

عبدالعلی قول احمد

.....
.....



Handwritten notes or signatures in the bottom left corner.



Handwritten numbers or symbols at the top right of the right page.

Handwritten number '14' below the top right notes.



Handwritten text 'تخلیہ' (Takhliya) below the octagon diagram.

Handwritten numbers '130', '051', and '253' arranged vertically.

Handwritten numbers '253' and '1' arranged vertically.

Handwritten numbers '130', '13', '253', '253', '253', '253', '253', '253' arranged vertically.

Handwritten numbers '130', '253', '314', '253', '253', '253', '253' arranged vertically.



کد بریل و کتابت کتب پرسیز و احمد

عماد علي قول احمد ا

الحمد لله

٥٦



٢٨٧

من كتب كتابا ولم يقابل فكلما غري ولم يقابل

يا طالب بعد نفسك عن اختلاط المحبوب فانه مبقد عن الدين والعلم



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي تنزه عن المحمد والرسالة تمام . واما من حقنا
 الاشياء على الوجه التام . ونخبر في سبيل التوسعة
 انظار علماء الاصلاح . والصدقة على خير البرية والسلام
 وعلى آله البررة واصحابه الكرام **واجب** فيقول راجي هداية
 الهادي . حافظ بن علي بن الحارث ان ارباب العقل متطابقون
 . واصحاب النقل متوافقون . على ان اكرم ما يمتد اليه
 اعناقهم . واعظم ما يتفاضل به اكرم الامم . العلم الذي
 هو حياة القلب الذي هو ريس الاعضاء . وصحة العقل
 هو غايات الاشياء . وهذا مدح الله في مواضع العلم وله
 قال الله تعالى من يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون علم
 المنطق من اول العلوم بالاشتغال . واداء المعظم عليه
 البال لانه لا يؤمن من لا فاعلية وتمويهات الاوامم الاله
 ولا يهتدي الى سواء السبيل لا يدرك مطالبه . وكانت
 قولنا بعد منصرف كل سنة فاردت ان اكتب عليها حاشي
 لطالبها . تيسيرها من تصنيفها لمبتدئها . والكافرا
 سلك لا يجاز من غير حجة والفارسائل من جناب المعين
 . ان ينفع المحصلين . ويجعلها زجروم الدين . كجني سيد
 المسلمين . فانه هو ولي المؤمنين . وبه الوصول الى التحقيق

قوله بسم الله تعالى كانت الحجاب لا على وتقدس العالي
 وعالم اربعة وجودات اعلاها الوجود الحسني ثم الوجود
 الذي عند قوت وسما حقيقيا ثم الوجود اللفظي ثم الوجود
 المحض وسما جازيان ووجودات الله تعالى اقدم واسبق
 من كل وجودات العالم ومعرفة تعالى عند العباد المعتمد بهم
 اول المعارف المعتمدة وذكر اسمه اول ذكر الاسماء ونقش
 اسمه والنقش والالفاظ وكان العبد يستقل بموثرية بل
 حاله او لا معاخذ سل كحي او لا فقط عرف المعتمدة فيخلق
 الى اقدار وتمكين من الله تعالى فيدرك ان يتوجه قبل الشروع
 بنقله الى جنة الاقدار الغياض لكل شيء بمفضل سمائه
 فيحسني . ولهذا السبيل النبي عليه الصلوة والسلام
 كل امرؤ ذي باال لم يبداء فيه لسم الله هو اشارة بنقش
 اسمه تعالى اولها الى انه وجود الغنى والعارف والاذكار
 والنقش هو وجود الله تعالى ومعرفة وذكر اسمه ونقشه
 والى ان الاستعانة يحصل بمجرد نقش اسمه فما بال الذكر
 اللسان وملاحظة القلب هذا اذا كان الباء للاستعانة
 فتح يكون الطرف اخر كما في كتب القلم وعند الباطن السنية
 للملايين والطرف مستقر حال من ضمير ابتداء كما في دخلت
 شباب السقطة الى انه ادخل في التظيم حيث لم يجهل

بموثرية له

عليه

اسم تعالى آله للابتداء والمراد بالآية في الحديث موالاة
 الشروع فلا يراد ما قيل كم اذ في الهمزة ببدء فبما سمعتم في
 آية كما انه لم ينسب ببدء به يعني آية والمراد ان محسوسا لا يمكن
 انكار ما مع انه الحديث ينفي عن بطلان قوله والمائة مفهومه وقيد
 غير الاول بان البارة اتم من بارة الصفة كالصلوة فقد شافى
 فان لا يصح بدون التسمية لانها خبر عن الفاتحة عنده ومن علة
 التيمم وتبارة البركة ولا يتم انقضاء الكل عند البدئية به و
 بان مختلف الاثر لا يقع لا ياتي في الاقتصار والمائة غفلة القابل
 لانه تعالى لا يقبل المدعى بل كل عمل غير قلب لانه الله اسم للكل
 الموجب لوجه المستجمع لجميع الكمالية وقيل المستجمع لجميع
 المحامد فليس اسم الذات من حيث هي اي لا باعتبار تصرفها
 بالصفات ولا باعتبار لا باعتبار تصرفها بها وقيل هو علم الذات
 المحي بالوجود المتصف بالوهمية اي من حيث ارتباط العالم
 به وارتباطه بالعالم **قوله** الرحمن الرحيم هما صفتان شبيهة
 من رحم كالغضبان من غضب العليم من علم بمعنى رقة القلب
 وهي صفة يغنيان لستحيل في حق تعالى فيحيل على غايتها وهي
 الانعام وبما مثل بنيت المباعدة الا ان لعل ان يبلغ على
 لما ذكر في كتب اللغة ان الرحمن اذ في مثل الرحمن ومغني الرحمن
 ذو الرحمة ومغني الرحمن كثير الرحمة واستدل على ذلك بمتعلق

بالاستعمال حيث ما لو يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا
 وقيل الرحمن في الدنيا ويكون شاملا للمؤمنين والكافرين بخلاف
 الرحيم فانه في الآخرة ويكون مختصا بالمؤمنين لان في الرحمة
 زيادة الحروف وقال ابن العربي ان الزيادة في البناء
 يفيد الزيادة في المعنى ويراد ان هذا اللفظ من جاذر مع ان فيه
 زيادة البناء ويمكن ان يجاب بان ذلك اكثر وان ستمد
 فيما اذا كان اللفظان المتعلقان في الاستفان متحدان في النوع
 بان يكون اسماء فعل او صفة مشبهة كعزث وعرفان وهو مجموع
 بخلاف جاذر اسم فاعل وحذ صفة مشبهة فتأمل **قوله**
 اعظم الاسماء عليه وحكمه فيه نظير للاختلاف في اسم الله اعظم
 بل الاكثر على ان اسم الله اعظم من اسم القديس الذي لا يتكلم
قوله حمد الك الحمد هو الصنف الجميل على جميل الاختيار
 على جهة التعظيم فلا بد في الحمد من حق امور تحت الاول
 حتى يتكلم ليكون حامدا والثاني حتى يختار حتى يصح ان يقع
 محمود اذ كرمه صلا للبناء الرابع جميل يكون محمودا به
 وانما من جميل الاختيار حتى يصير محمودا عليه مخرج عن التوب
 ما ورد على النحان والاركان دون الله ان اورد
 اورد عليه ولم يكن جميلا اورد عليه وكان جميلا لكن
 لم يقع في مقابلة جميل ووقع فيها ولم يقع على جميل الاختيار

فتأمل

او وقع عليه ولم يكن على وجه التعظيم وهو المحتال طار الصفا الحكمة
 قولنا قولنا او قبا او هذا وقد كره الله السلام لا احسناء عليك انت
 كما اثبت على نفسك ما لا يثبت في رادف الشكر ونعم من الخ لا اول
 ما قيل لم كر الخطاب في قوله حمد لك اللهم قل لا لانه تمام الحمد والثناء
 فذلك كر الخطاب في قوله كما اياك نعبد واياك نستعين فاقبل
 لم جعل اسما طائفة على انه تعالى اقرب من جيل الود ولا الكا
 بحال الحمد ان لا يخلو الحمد اولا حاطا وشهدا ثم يحده التقدير
 حمدت او حمدك حمدت خلف الكا فاجد حذف الجملة الى المصدر
 وادخل عليه اللام لتقوية العمل وتفصيلا على كمال الكا فمحمدا
 لا فاعلا وجميع بين التسمية والتعجب في الابتداء جريا على تقسيم
 كل احدى الى افاء الابتداء يعقب في العرف تمتد من حين الابد
 في التصفى الى الترمع في المقصود وقدم التسمية اقتداء بالنطق
 به الكا فاقوم عليه ولو الالباب **وله** على ما تحت به على من
 معارف الا فضل المتخ الاطاه وما موصولة ومن بانية والاهنة
 بمنحى اللام وكذا اضافة الذوارف من قبل اضافة الضم الى المصدر
 اي المزايا **وله** وشكر الكا لفعل محذوف اي شكرت
 او اشكر والكلام هناك الكلام في حمد الكا في اللغة ينبي
 عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعا وهذا هو معنى الحمد العرفي ولذا قال
 في شرح المطالع وليس هو الحمد قول الالف الحمد بل هو فضل يشعر

بتعظيم

بتعظيم المنعم بسبب كونه منعا وان الشكر في العرف صرف الحمد بجميع النعم
 عليه بل السمع والكبر وغيرهما الى ما خلق له واعطاه لاجله كصرف النظر
 الى طالع مصنوعة ليستدل به على جود الصانع ووجوب انية
 وليس على هذا ان النعم الظاهرة والباطنة وعلى هذا يكون الحمد العرفي
 اعم من الشكر العرفي مطلقا لعموم النعمة الواصلة الى العاقد وغيره
 واختصاص الشكر بما يصل الى الشكر **وله** على ما تحت على
 على ما تحت به من ذوارف الفاضل المنعم بها النعمة من من
 اي نعم والذوارف جميع ذارفة من ذوارف اي سال الفاضل جميع
 فاضله وهي النعمة المتقدمة الى الغير وما موصولة ومن بانية والتقدير
 حمد لك على الذي انعمت به علي من ذوارف الفاضل **وله**
 وصلوة وسلاما نصبا بفعلين محذوفين اي صليت
 او اصدى سلمت وسلمت على فيس حمد لك وشكر لك لان
 الفعل ليس هو الواجب محذوف بخلافه حذفه في الحمد والشكر
 فانه واجب فيهما **وله** انه لا كالتفضل لان بانية
 في العلى الى البنية ومكدة في بالكدرات الطبيعية والذات
 المفضضة عنهم في غاية الشدة عنهما لا جرم وجب الاستغناء
 في استفاضه الكمالات اللاتية من تلك المحضرة لتوسطه بكون
 ذاجتهين التحو والتعلق حتى يقبل الفضل من المبدء الفاضل
 بتلك الجهة الروحانية والنفس من هذه الجهة فذلك وقع

ترسل في استحصال الكمالات العلمية والعملية الى المؤيد باليستين
 بافضل الوسائل في الصلوة عليه ولشاء بما هو عليه وسنته
 ولهذا السير ترسل اليه وصحابه لان منسبها لما لك ذمة الامور
 في جهتين اتم واوفى من العقاب المذكورة في العلوم احقته ان
 استفادة المقابلة من المبدأ يتوقف على مناسبتها بينهما وكما كانت
 المناسبة تم كانت الاستفادة اقرب انما في باب السلام لال الصلوة
 بدول السلام مكرمة ولا فيه متسا لا لقوله تعالى صلوا عليه
 وسلموا تسليما **قوله** على نبيك صواب في مبحث من حق في الكون
 ما هو من بناء اي خبر ونبأ اي ارتفاع او منقول النبي وهو الطريق
قوله النبوة صفة للنبي النبوة الشريفة المشتملة من به بالضم
 اي شرف وشهر **قوله** امثل الامثال اي افضل الامثال اي افاض
 مثل او مثل اي فضل وفضل **قوله** وافضل الامثال جميع امثلة
 بمعنى الافضل **قوله** وعلى له اصله اصل ابدال الباء من الهمزة ثم الي
 الهمزة الفاء لا قلبها الفاء لم يكن واما قلبها نون في مع لكنه
 حصل استعمال في الاشرف ولا يضاف الى غير القلاء فلا يقال
 ال لا سلام وال **قوله** فونية اي اصحابه **قوله** المنفويين الى المؤمنين
 وفديون بين النعت والصفة **قوله** بحسب الثابت واكرم المحافل
 اي الشامل احسن واحصا الكريمة فالافاضة على حجج حجة طيفة
قوله اما بعده اهله ما يمكن من شئ ولا بعد الحمد والشكر والصلوة

قد مات كماله اما موقع اسم بالمبتداء وفعل بالشرط وتضمنت مضافا
 فلتضمنها معنى الشرط اذ من الفاء ولعب من الظروف المبنية على الضم
 المنقطعة عن الافق والاعمال فيها **قوله** فلما كانت الى اخرها ظرف
 بمعنى لم يستعمل استعمال الشرط في فعل ما فعله الله تعالى فلا يتوقف
 تمامه وبين او معنى كونه يوزن القوايه جميع فائز في لغة ما استفيد
 من علم او مال **قوله** بتخصيصها الضمير راجع الى المؤيد والباء صلة الموصوف
 اخراجه للبرج ويمكن راجعا الى ما في قوله ما يكسب اقبا اخر من
 والباء راجعية اي في تيسير لم يسب يحصل جواز منه تلك الفائدة
قوله المنهوض القيام يقال كذا من اي قام **قوله** ولم ال من لا لا للتقريب
قوله جسد اي اجسادا قال الفاء اجزاء الظم الطاقه والفتح المنة
قوله الواسع اي غمة وكرما ولطفا **قوله** المحذوفة فعلها الاولى
 ان يقال المحذوف فعلها لا ثبت في النسخ من في الصفة بجارة
 على غير من يسمي تطابق لعلها تذكيرا وانما لا الموصوفها ويمكن
 ان يقال ثمانية قبا المعنى اذ لكل مصدر **قوله** في كتب النسخ
 منها الكافية وشروطها في بحث المفعول المطلق **قوله** لكونها اصلا
 اذ الفعل والفعل في الاسناد والسناد الى المبتداء وخبر
 مفعول فيه **قوله** والتشخيص فيه نظرا في التشخيص على الصيغة
 حقه حاصل بالجملة الاسمية ايضا بان يقال حيا لك السلام لا يقال
 التشخيص في الجملة الفعلية بنفسها وفي الجملة الاسمية لا إضافة

قوله وانما اختياره جوابا قبل لم يكن في الفعل غير المصدر حتى لا يحدف
 الفعل فيقال الحمد تعالى ما جيب لقوله اختياره ويمكن ان يقال ان مراده
 انه انما اختياره في مقام محذوف المصدر المحذوف فلهذا لم يبق محذوف **قوله**
 على وثيرة التسمية اي على طريقته في حذف الفعل **قوله** ايضا اي كما
 يدل على الانطباع او كما يدل المضارع على الاستغراق والتمثيل انه لا يحدف
 لا يدل على شمول الحمد لارزمنة الماضية والمستقبل جميعا بخلاف المضارع
 فانه يدل على شمول الحمد في الارزمنة المستقبل فيكون تقدير المضارع **قوله**
 مخترع بالعين المعجمة قبل التاء والتاء بعد ما من الفقرتين ويجوز
 ان يكون بالتاء قبلها والتاء بعد ما اي المحذوف اليه حذف الصلة للتمثيل
قوله اي بحسب ما نظر الى كون من تعلقه كما انه قوله او هو ما نظر الى كونه
 من بيانته ايضا **قوله** واصله المنحاه فعلى هذا يكون المراد بالاحسان
 ما به الاحسان لا المنح المصدرى ولذا انما يصيغه بجمع **قوله**
 اي الاحسان اليهم اشارة الى ان الاحسان يجوز ان يكون لازما
 ومتقدما ويجوز ان يكون اشارة الى ان الاضافة يجوز ان يكون
 الى المفعول الى عطايا الفارزة اليهم او الى الفاعل اي الاحسان الصائغ
قوله لا يصح عطفاه لانه على هذا التقدير غير ان يكون المحذوف محذورا
 عليه وهو لفظ التام يصار الى ما قيل انه المنحاه عند ما يبدل
 نعتا كما قال الثوري **قوله** برهانهم انهم ربه سبحانه وتعالى
 كخروجها من ذكرها وكونهم وفيه نظر لانه انما يرمز اذا قدر

من بيانته ايضا

الموصول

الموصول عنه اما اذا قدر به ويكون الباء للسببية فلا تقدر الكلام
 صح على ما اخرجه في سببه فمحمدا عواصفه من كلام صحيح من حيث
 اللفظ والمعنى **قوله** يجوز المنح لفتح الميم وهذا التقدير يجوز ان يكون
 ما موصولة او مصدرية ومن ثانياه وتعلقه على قياس ما سبق امل
قوله جميع التقادير اي سواء كانت اضافة منج الى العوارف ببيانته وبين
 اضافة المصدر الى المفعول فالاولى ان يقال وعلى التقديرين كما لا يخفى
 ويمكن ان يقال ان غير الاحتمالات في كل من التقديرين من كون المصدر
 وكون متعلقه وبيانته فلذا انما يصيغه بجمع **قوله** كما قال البصري
 بان فيه تكرار **قوله** فكان عوارفهم عطايا الاولى ان يقال اعطيا
 لا اعطى مسندا الى فهم المعارف اللهم الا ان يقال سبب العوارف التخصيص
 المعظم وفيه اشارة الى دفع ما قبله المفهوم من اضافة المنح الى المعارف
 على تقدير كون المنح عطايا والعوارف عطايا وليس كذلك حاصل الجواب
 ان المنح لما كانت مستنظمة من المعارف نزلت منزلة معطية **قوله**
 شبه الاشياء الممثلة للفضائل اي لا دراك المسائل والحكايات
 مثل البلاء والفقر في ايام التحصيل وما اشبهها مما ملل الموضع ولم يرد الفضائل
 ما يلزم الانسان ولا ينتقل عنه الى غيره كالعلم وسجادة والموصول
 ما ينتقل عنه الى غيره **قوله** الاستعارة هي الكلمة المشبهة في غير
 وضعك بعلاقة المثل به مع قرينة مانعة عن ارادة المصنوع له وغنية
 لمراد **قوله** مصرحة بحقيقة سمي بالبرحة الاستعارة والمجاز فيها

موصول ومصدرية

ولكون المشبه محققا حسا او عقلا **قوله** استعارة تجيلية وهي ثابت
 لازم من لوازم المشبه به بل شبهة فيل لا فرض انه الفضائل من افراد النبات
 لم يكن مشبها للوازم المشبه به بل شبهة بل يكون مشبها للوازم النباتات
 وفي العوارض لنفسها قلنا هاتيك فرضنا الفضائل من افراد النباتات
 لكن ما اوردناه ذلك الفرد الحقيقي بل الفرضي فتكون مشبها للوازم
 المشبه به بالفرد الحقيقي للنبات المشبه به بالفرد الفرضي لها **قوله**
 على لا يخفى لانه ما في الفضائل من الصغوبة والشككال بالنظر الى ذاته
 ثم حيث حصوله وما في العوارض من الاخر اذ لا يهلك بالنظر الى غيره
 فابن نداه ذلك ولانه لا يملك الادراك الفضائل كالعوارض
 ولانه ادراك الفضائل بل العوارض في تشبيهه المبلغ الى القبح
 قبيح واجبة تشبيهه من هاتيك كما ان النباتات تحركها وتضطرب
 كذلك لا يركب تحرك ويضطرب ادراكها بل المشكلة وهو غير
 مناسب لا يخفى بل المناسب ان يقال في تشبيهه من هاتيك كما ان
 الرياح تحرك الاشياء وتضطرب كذلك ادراكها بل المشكلة
 يتحرك لا دمان وتضطرب **قوله** نصب فعل منه ليعول او مصدر
 بمنع المفعول **قوله** كفي في هذا كفي كمنته من صلاته المحملة الفعلية
 والاقراء بالجرع استنداء كفي التفضيل على المصدر وتسمية
 بامضه وقومها على وزيرة التسمية الى اي من المذهبين بل التسمية
 في اولية المضارع كفي في هذا **قوله** وهي الظاهر وجه الظهور

ان اولي اذ كمال الصيغة التفصيل يحتمل على معناه المتبادر اما اذا
 كما يضموم الحفرة فيحتمل ان يكون على معناه الغي المتبادر لانه المتبادر منه
 ح الاولية كجب الزمان لا كجب الشرف والرتبة **قوله** والانسب
 بقرائنه وهي على الشامل واشرف القابل وأوضح الدلائل لانه اتى بها
 على صيغة التفصيل فالانسب ان يقرأ على تلك الصيغة ايضا **قوله**
 اشرف النعم ناظر الى مفتوح الحفرة كما ان قوله اول النعم ناظر الى مضمونها
قوله حواصل النبوة والرسالة مثل الحق في الكبار قبل النبوة وغير المطلق
 بعدا على قول وغير الامور المحملة على الرسالة **قوله** ومن الصفة البعيتية
 لانه حروف لمحت وخلصت والمنح والمحن والافاضل واخيرا واحد
 مع التلب في بعضها وتغير المعنى حروف المنعوت والمنعوت مشتركة في الصفة
 من حيث الخط **قوله** ما فيها ما موصولة فيها صلة والصلة مع الموصول بناء على
 خبره ومن الصفة حال من ضمير المتبدا الذي لم يمتد ويمكن ان يكون
 بيانا للموصول لكن يرمي الفصل بين المتبدا وخبره **قوله** خصائله على
 لقوله تعالى على خلقه **قوله** باستقبال الى الخ من اضافة المصدر
 الى المفعول وح كقولك كمالا متعلقا بالاستقبال ويحتمل ان يكون
 من اضافة الى الفاعل وح كقوله بكلام متعلق بالاناء **قوله** بقوله لا تنزه
 فيبشارة الى حذف الفيم في قوله تعالى وانا انزل فلان تنزه
 فلا تنزه **قوله** اذا سلك الظاهر كلمة اذ طرف لقوله لا تنزه
 ويمكن ان يكون شرطية وانجاء قوله واما تعظيم **قوله** رد الينا لقوله تعالى

كلمة طيبة خير من صدقة تنبها اذ **قوله** ولا ريب لاجلها في كل
 صباح وساء والطائفة اشارة الى ان في كل صباح متعلق بلان
 مقد في كلام الشيخ مع انه لا حاجة الى هذا التعريف لانه لا مانع
 غير متعلق الطرف بالاقتران كما هو الظاهر وفي ذكر الصباح لم يأت
 اشارة الى دوام الاقتران كما قيل في طريق الترتيب **قوله** وهذا
 مما يحسنه يكون السائل فيما نحن طالع العلم **قوله** ومنها قد وجد
 مذابا على انه لا كانا قادر على المسئلة فكانه وجب ولا يصح
 قوله قد وجد لانه المسئلة لم يكن موجودا حين السؤال كما لا يخفى
قوله اغنوني عن مسئلتهم حال اعطوهم شيئا والام بحيل الائمة
 يشق في كل مسؤل عن موافاق المبالغة وبالفاء السؤال
 بلا فكر ورؤية وما جازان في هذا المحل لكن لا يصح تحليل احدهما
 بالآخر **قوله** واظهار الشفقة لان الاخر يرحم الاخر **قوله** هذا التلخيص
 متعلق بشفقة ويمكن ان يكون متعلقا بالمستفتين **قوله** قيل
 اشارة بلفظ قال الى منعه لان الاخر المصريح كان من الطالبين
 فيكون ادنى والطاير المراد بالافعال الطلبة فهم كذلك من
 من كان مثله في العلم لا يحتاج الى المسئلة كما لا يخفى **قوله**
 ولكل وجه اى لكل قوم من المسلمين جهة وله وجه وجانب من الكعبة
 والشمس يدل على الاضافة او المعنى لكل امة منهم غير كرم قبله
 اليها والمقصود منها ان كل من التبعين دليل على كل واحد منهما

مولها اى صاحب تلك الجهة ذي الدليل والمعنى لكل من الطالبين طائفة
 هو اى كل من صاحب تلك الطائفة **قوله** يرجع الوجه الاخر وموتيل
 التعقيب لافعال للتنبية **قوله** تحذيرا بالنعمة وامسا لاقوله تعالى
 واما بنبعة ترك فحدث والتعقيب بالنعمة الاخراف باو شكر ما ولو يبر
 قوله انه اى كل توفيق ولفظ لكن مذابا في هذه عما لا يستحقه كحسن
قوله لعلاقة تعين لفتح العين يستعمل في المعاني وبالكسر في المحركات
قوله متحققة فعلا لا لمسا نل شتمه على النسب التي لا وجود لها
 في الخارج فيتحقق ح لا فعلا **قوله** اى وقت غزوه فيه اشارة الى ان
 الغزو ليس من القديم **قوله** او غير مدونة لعلم الحياطة والحكمة
 والصفافة **قوله** والام يندى وان لم المراد من قوله اى من كل
 كل كنة لم يندى ان من حق كل طالب المنطق ان يعرفه بتلك الحيا
 ان المقصود بيان ايراد تعريف المنطق بالجهة الدانية وقوله المنطق
 علم يحسب من الاعراض الدانية للتصديرت والتقدير علم خفيها
 في الاتصال المجملات وبكسر العرفية وسى المنطق قالون عرف
 صحيح الفكر وفاسد **قوله** اما بان التنوين في الاقباة ومنه
 قوله تعالى علم نفس باقوت وقول الشواهد اهل ذي المعنى ويتم
قوله قد يكون في قوة السالبة الكلية لانه لو كانت في قوة الجزئية
 يرمز بجمع بعض الافراد على بعض الحكم مع انها متساوية فيه
 فافعال علماء علم المعاني كونهما كلياً دفعا للبرج وبما قرناظهر ضعف

شرا

قوله فديان بقوله المفيد مجيبه الحكم قول ما مل تر لعل
وجه ان ما مل تصحيح مثل المنطق بقوله عدم المعاني لا يخبر بعد
وجه التبرانه يقتضيه ان لا يجوز العضا بالجزئية ابتداء فيما تصحيح
الحكم عن الكل فلهذا المعاني او انه لا خير في ذلك التصحيح في الراجحة
وكمثل ان يكون النامل اشارة الى ما في التوجيه الاول والتدبر
الى ما في الثاني ويمكن ان يكون وجه النامل انه اشارة في اليجاب
ظاهر في عدم الاستغناء وقد يتوهم بوقته ولا يرد عليه ما
وجه التدبر ان الدخول في العبارة بعد ظهور المراد ليس
من راي المحققين وكمثل ان يكون وجه النامل ان قوله طالب
كثرة ليس قضية فصل من ان يكون ههنا او محصورة لان قوله
كثرة مصنف اليه بقوله طالب المصنف اليه لكل المصنف اليه
لحم والقضية مجموع ان مع خبر ما كما لا يخفى وجه التدبر انه
وان لم يكن قضية مستقلة لكنه في عدم القضية ما مل قوله يعني ان
طالب يعني كمال كل الشئ مع المحقق لا انه اشارة الى انما
للمعقولة وتحصيل الشهور من قوله حتى اذا اورد عليه انه
ويماثل قوله شئ اه متضمن حديدا ويؤيد ما قلنا بتقليل
المخنة قوله الشئ مع فيما ياتي على تقديم الشهور له ليا من
الطالب ههنا فلهذا اشارة الى ان حتى فيها معنى انما قوله
رأى على جميع تلك الاشارة اجمالاً لئلا يفسد المنطق بانه فان

يعرف صحيح الفكر وما سده بحيل عنه مقدمة كلية وهي ان كل مسئلة
نمى بل المنطق لا يدخل في تلك المعقولة ما اذا اورد عليه مسئلة
معينة منها يمكن ان يعلم انها من المنطق بان يقول ان هذه المسئلة
طما يدخل في موقفة صحيح الفكر وما سده وكل مسئلة كذلك
فهو المنطق فهذه المسئلة من المنطق واذا اورد عليه مسئلة
من النحو يمكن ان يعلم انها ليست من المنطق بان يقول ان هذه المسئلة
ليست طما يدخل في موقفة صحيح الفكر وما سده وكل مسئلة كذلك
وهي ليست من المنطق فهذه المسئلة ليست من المنطق **قوله** ولا يخفى
من الفهم وهو عدم الرغبة في الطلب والعارسية كست
قوله الشهور بما يترافيه اشارة الى ان قوله وعنايتها
مطلوب على قوله تعريف العلوم ولذا اعاذ الشهور التعريف
قوله تميز اوتيا وانما اختير المصنوع في تمايز العلوم بزيادتها
دون الجهول وانما يمكن ان يعبر به المقصود من العلوم بان
اجال الموضوعات من حيث انها احوالها والاحوال ليست
مقصودة بالذات بل لانها احوال تلك الموضوعات
قوله يكون من حق ط لهما اورد الفاء اي ما بانه متوقع عما سبق
ويجبه له فيكون كل من العلوم المدونة كثرة متضبطا جهة وحته
صغرو وهو معنى قوله لان كل علم له كثرة اه والكثرة هي
ان كل كثرة كذلك من حق ط لهما ان يعرفها جهة الوجهة وكمثل

ان يكون قوله اعم منه انما الى الكبر وقوله ولان كل صمد
 الى الصغرى وتقدم الكبر على الصغرى **قوله** فلهذا
 جواز عارضة به شانه الى ان قوله ولان كل علم اه علة
 لقوله جواز عارضة اه قدمت بها بهام ولا يما اصل او يبع
 الحكم **قوله** فلهذا اصل وجهه ان الضيق بالموضوع
 اليه في نفس جهة الوحدة لان جهة الوحدة اعم من الذاتية والوحدانية
 وفي الذاتية انما الى المقيد بموضوعية الموضوع ويمكن
 ان يكون وجهه ان الضمير في قوله تحصيل النجاة يرجع الى جهة
 باعتبار ان المراد من جهة الذاتية بطريق الاستخدام او يرجع
 الى الكثرة ويراد من الضمير بالموضوع كما ان الضمير في قوله
 انه لو فاجتبت لك جهة راجع الى الكثرة او ليد مضاف في انها
 اي وتحصيل النجاة بموضوع **قوله** والناظر الى دافق
 اول الكلام وهو قوله علم ان يخرج من اه مع اخذه وهو قوله جوي
 عارضة اه موافقة تامه ولعلنا لم نذكر في الالوان الموضوع
 مختص بالعلوم المدونة والكثرة في الالوان العلوم المدونة
 وغيره **قوله** والعرض الذاتي الوحدانية هو المحمولى على نسبة
 الخارج عنه والعرض الذاتي ما يجمع اليه لذاته كالتجرب
 او الى امور اخرى كذا بالبقوة لا بغاية انية بغيره
 فانه مما ينسب اليه لان التجرب يشهد ان حقيقة شانه تابعة

ان ذلك لا هو القضية النوع المحمولى له اسباب او كبرية كقضية
 بالارادة له بوسطة كونه حيدرا هذا على طريق المناجيز ان
 كانت مدخلا في لان الحق بوسطة اجرة العلم ليس مما ذكر
 الذاتية بل الاعراض الذاتية ما يجمع اليه لذاته اول ما يبع
 وما يبع من اليه بوسطة اجرة العلم كونه غير باسحق لافيه بغيره
 بالنسبة الى ذاتية فانه قلت قد عرفت الموضوع المحمولى
 واستحق بمحركه لا يحل ان علم الكس ان قلت ذكر المقصد واريده
 منه المبنى للمفعول اول ما يبع كالفاعل بوسطة التجرب
 والمراد من التجرب غير الاعراض الذاتية محمولا اما على موضوع العلم
 او انواعه او اعراضه الذاتية او انداعها كالفصل في علم الحساب
 على العدد والعدد والعدد وزوج الزوج ومضى حسب التبع
 الجواب فيما سمي مبحث ومن حيث يسئل هذا سؤال ومن حيث
 يسئل مطالب من حيث يستخرج من البراهين يحتاج الى ما قد
 وان اختلفت العبارات **قوله** بسبب غفها اسارة
 الى انه يجب منها لتبينة **قوله** او بالاعراض باعتبار
 المعنى وهو الدافق الى الاعراض من الجواند لا يتعلق بها حرف
قوله لانه الموصل على عدم الدخول **قوله** والمقصود من هذا
 القيد اي مقصود الشارح من قوله من حيث يغفها في الحساب
 انه المنطوق اه لان المنطق لا يجب فاما من حيث انما مسمى في

غير

ولان حيث انما موجودة في الزمن فان ذلك وطيفة فلسفية
قوله لم يتنوع المنطق بتعدد صحة او متفرع على قوله بل احوال
اللافتة لها باعتبار انفعالي الى دفع ما قيل من ان الموضوع اذا كان
هو المقصود التقديري والقيدي من حيث اليعمال كانت منه
المسبب مستم النبوت له فلما يقع محمولا في مسأله لانه مقدر
النبوت ووجه الدفع فان كل ما فقوله لا ينسب الى اليعمال
لانه لو كان مقيدا بنفس اليعمال لم يقع البحث غير في المنطق
لا ذكرنا اننا والناظر بما يمكن ان يجاب به في قيد الموضوع هو
الا يصال اللسان والمعبر عنه انما هو اليعمال الخاصة
المندرجة تحتها ويمكن ان يفهم انما المنطق انما يبحث
غير اليعمال الذاتية للمقدمات والتفصيلات لكن لا يفتقر
تعداد تلك اليعمال الى اعراف على سبيل التفصيل وكما
مستتر في معنى اليعمال غير انما على سبيل اليعمال قطعا
للتفصيل انما هو التفصيل وتسمى هذا فانه اذا حكم
على المعلوم المقيد في انه سخط اول وليس استثنائي كما
معناه انه موصل الى المجهول المقيد في بل واسطة وتسمى
على هذا ما يتوقف عليه اليعمال **قوله** كالكلية الجزئية
لان الكلية هي كون مفهوم الشيء من حيث انه مفهوم غير مانع
عن اشتراكه بين البشري والجزئية هي كون مفهوم الشيء من حيث

انه مقصور يمنع الاشتراك فيما هو العارض للشيء وتسمى
على هذا وفيه نظر لانه الجزئية مما يوصف بها احوالها لا
زيد الموجوده يصدق عليه انه جزئي بل مجموعه انما هو وجد
فهو جزئي في كل **قوله** شئ ان الكونيات جزئية لا احتمال الكل على الا
كما ان جزئي وعلم هذا القيس مثل اذا اردنا ان نعلم ان العالم متغير
وكل متغير حادث موصل الى العلم بان العالم حادث ترجع
الى العلم الاول موصل اليه واذا اردنا ان نعلم ان كل متغير حادث
يتوقف عليه اليعمال ترجع الى القضية الكلية يتوقف عليه اليعمال
قوله من طبائع الموهبة اضافة الطابع الى الية فلهذا **قوله**
المقصود صفة الطابع **قوله** من حيث هي الى مع طبع
المنظر غير اليعمال **قوله** وما يوضح مبتداء خبره قوله هي تقوله
قوله وتسمى مقولات ثمانية تسمى هذا المقام هو الوجود
على تجربين انما يرجع وفي الزمن وكما ان الاشياء اذا وجدت
في الخارج يعرض لها في الوجود وانما يرجع عوارضها لاسواد والبيضا
وتحركاتها اذا تمتد في العقل عن طريقها من حيث هي متمثلة
في العقل عوارضها ليجري بها امر في الخارج كالكلية الجزئية
والذاتية مثل اذا انتقل من الجبل الى اوله انه جسم ثم من
متحرك الى باردة وهو المقولات الاولى لم تنقل انما يكون
غير مانع عن وقوع النسبة وهو المقولات الثانية لم تنقل كونه ذاتا

وسمى المعقولات الثانية وعلم هذا القياس والمراد بالمعقولات الثانية
معناها لا يكون معقولة في الدرجة الاولى سواء تعقل في الدرجة الثانية
او الثالثة **قوله** كالاضاغة اذا قيل تحقرا اركانها لا بكونه
والسبوة والبعد والفرق ونحوها فانها الحكماء قالوا انها من الاعراض
والاعراض موجودة في الخارج واما المنكسر فلا يقولون بوجوده
في الخارج بل يقولون انها امور اعتبارية كما بين في موضع **قوله**
اذا عرفت اننا عرفت ان المعقولات الثانية تعتبر في امران احدهما
انها لا يكون اه فتقوله **قوله** مرادها اي المعقولات الثانية
قوله والثاني لكان قوله انه مستدركا اي وانها في المراد بها المعنى
الاطول لكان اه فيه يجب لم لا يجوز ان يكون خرابا بالتحديد
تأمل **قوله** لا ينقض لعدم فيه فله لان هذا مبني على الحقيقة
الكانتة يجب ان يكون خرابا وبالمعنى وبوجهه يجب
بل وجوب كون المعرف مساويا للمعروف محال بل **قوله**
وكذا الكلام في قوله المعقولات الاولى فيه غلط لا عيب ما ذكره يكون
قوله التي هي اعم في الخارج فبذلك المعقولات الاولى مرادها
معناها المعقولات وهو الامور المتعقلة في المرتبة الاولى ويكون
المجموع من مفيد والتقدير المعنى اعم من ان يكون المعقولات
الاولى من الامور المتعقلة في المرتبة الاولى التي هي اعم في الخارج
ليكون امكانها خارجا عن التعريف لانها متعلقة في المرتبة الثانية

وكذا المعدوم لانه لا يجازي به امر في الخارج مع انها من المعقولات
الاولى كما صرح به المحققين **قوله** لكن يوجب في قوله المنطق
او في كلامه السببية والوجود والوجوب والامكان بغيرها
لوان فيه غلط لان هذا عند المتكلمين واما عند الحكماء فانها من المعقولات
الاولى كما بين في موضع وان اردت بحقيقة فارجع الى امرها
للمنهية **قوله** فلا بد منها فيعتبر في التعريف لكان اه لان
المنطق يبحث عن احوال الذات والعرض والنوع والمجنس منس
والخاصة والعرض العام والحد والاسم والمحملة السلبية والقياس
والاستقراء والتنزيل فبحث النفع في اليمين ولا شك ان
معقولاته ثمانية فهي اذ موضوع المنطق من حيثية النفس
كما لا يخفى واعلم ان هذا التعريف للقدماء واعتبر من عليه كثر
المناخين بان المنطق يبحث عن نفس المعقولات الثانية ايها الكلية
والجزئية والذاتية والعرضية ونحوها فلا يكون من موضوعه ذلك
عدلوا الى ان موضوع المنطق المعقولات التصورية والتعريفية
وذلك بعض الى ان موضوع المنطق الالفاظ من حيث يراد بها
لانه يقال في المنطق ان الجملان الناطق مثل قولك سارح
والخبر الاول جنس والخبر الثاني فصل وان مثل قولك كل ج
وكل ب ا كس والقضية لاولى صغرى والثانية كبرى
ومركبة من موضوع والمحمول فعلم منه ان من اسماها كلها

بما زاد ملك فهي موضوعة وليس كذلك لان نفس المنطق ليس
 الا في العالي المعقولة والنفس في الالفاظ انما هي بعرض **قوله**
 اللهم لا اله الا انت انما هي صفة لا جواب لاي تعولف
 للتوضيح فيجب عليه التبادر ولذا وجب لاخر افعيه في المجاز
 والمنزك والمساو في الموقفة والا في قوله انه قد تقرر جواب
 ليس ان يكون الفكر المحصل للجهل انما يتصور في التصديقية
 هو الفكر المقدر فقط او التصديق فلا بد ان يكون للمنطق
 طرقاته ويجوز ان يكون **قوله** ارجح لما دعه في استاتة
 دفع ما قبل ان يحصل منه عند التقدير ان يكون ابو المنطق نهاية
 لشيعة والاباء هم المقسم الذين لا يسمون مع انهم
 فيما يراى هو بطلان **قوله** وما هما آخر فلا يريد ما قيل
 لم لا يجوز ان يكون من حيث الالفاظ هو من قسم المنطق
 بان يكون من لونه في ضمنه انما يراى في الصحيح قوله نصرت
 عشرة والاولى ان يرجع الضمير في قوله منها الى الارب
 والمراد بمبحث الالفاظ البحث عن المفرد والمركب العلم ونحوه
قوله مساته الى انه انما ورد انهم لان التدرج هو انما يراى في
 من لا يعتبر انما يكون مطلقا لغير المحذوف او مفعول لا راد
 او خبر يكون المقدرا وحال غير ما عمل ارادى **قوله**
 مجازا من لا يرى العلم مستعملة في ما صنعت لعل في المشابهة

مع قرينه مانعة عن رتبة الموضوع له قوله اذا قسم الى الصلوة
 الى اذا اردتم القيم الى الصلوة بقونه ما عسوا لان اللفظ
 انما يكون قبل القيم اليه لانه شرط اليه للصلوة وكقوله نعم
 اذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم اي اذا اردت
قوله امل لعل وجهه ان ليس لكل واحد ما اشار اليه
 دخل في خبره وتقدم به حيث لا يجوز واجبا عليه بل كقولنا
 ارادة الرب علم وفوق ما اشار اليه في الآية الاولى بل في بيان
 منها كما لا يخفى اللهم الا انه يقال ارادة ترتيب علم وفوق الجميع
 من حيث المجموع **قوله** فلا يكون وفوق ما اشار اليه ويمكن
 ان يحاط به بترتيب العلم وفوق الترتيب ارجح لكن المصلحة
 من التامخ او بانه من باب التعليل وبما ذكرنا في وجه التام
 او ان رالى ان الترتيب المسمى **قوله** لا اللفظ
 مقسم لان مقسم الحكمين هما الذاتي والوضعي وشمها الحكم
 ومقسمه المفرد ومقسمه اللفظ مكا، مقسم مقسم الحكمين
قوله وموقفة التسم موقوفة فيه انما يكون اذا كان
 المقسم ذاتيا للتسم وكانت موقوفة التسم بالكنه وكلها
 ممنوع **قوله** يعني اللفظ البحث عن اللفظ اشار به الى دفع
 قائل انهم المقسم عن اللفظ باعتبار دلالة لا يعنى لعدم كونهما
 على جهة بل العكس والى لان الدلالة صفة اللفظ والموضوع

مقدم على صفة ووجه الدفع ظاهر كلامه قوله والاولى وجه الاولى
 انه لا يريد ما قبله بل يحتاج الى التقدير المذكور **قوله** ما قبل
 وجهه انه لا دخل للاعتبار في دلالة اللفظ على المعنى بل يدل عليه
 سواء اعتبه المعبر اولها كما هو الحق ويمكن ان يجاب بان الشرح
 اختار من بعض هؤلاء انهم المعنى في اللفظ لا يحقق مجرد
 الدلالة بل يتوقف تحققها على اعتبارها ايضا فلو لم يعتبر تلك
 الدلالة لم ينهم المعنى او بان مراد باعتبار الدلالة بسببها وهو
 شائع في الكلام فلا يكون الصريح صحيحا **قوله** اذا كان
 اشارته الى الفاء جوابا بشرط المحذوف **قوله** سواء كان
 مطلقا مطلقا نعم لئلا ينفي لا ينفي اي سواء كان المعنى لعدم
 مطلقا كما هو عند الصولييين لان عدمه كونه ان يكون
 الينا الاول مطلقا ونفي عدمه او معدوما كما هو كذلك لا لا
 ويمكن ان يكون تعميلا للنفي لا للنفي اي سواء كان المعنى
 للنظر مطلقا او معدوما لان ما يكون مفيدا لعدم لا يكون
 معدوما فنذار باب هذا الفن بل قوله يحيل الظن بما كان
 مفيدا للظن سواء كان مطلقا او معدوما **قوله** وفيما يوجب
 ويمكن ان يجاب بان شرح اختار من بعض المتقدمين
 في جواز التعميل لانهم لا يسمون كونه التعريف بالعدم
 والافضل كما تخرج به قدس سره او بانه هو معتبر في الشبهة

اجتزأت لان البرهان اثبت من سائر الدواعي ان يكون الصبر
 صوابا ما مل قوله علم ما تتركب من المقدمات التقليدية مثل ارباب
 هذا وجوبه قال الامام ان تعلمه بوجوبه وكل ما قال الامام بوجوبه
 فهو واجب وهذا وجوبه كما يستدل على ما تتركب من المقدمات
 اجمالية جهلا وكما بان قلت محتمل ان يرد العلم التصديقي مطلقا
 كما هو عند سبب الصولييين فلو لم تتوصل قلت انما تتوصل
 لورود بعض ما يرد على سبب التردد عليه كما لا يخفى **قوله**
 انه كان الوضع سائلا الى دفع ما قبله ليرى ان يكون المعاد هو
 الوضع على ما سبق من قوله انه لم يتجلى الظن لان القول
 والتحليل من الالفاظ المتداخلة من الوضع هذا الوضع مطلقا
 سواء كان شخصيا او نوعيا فلا يرد ما قبل لان مراده ان يكون المراد
 من الوضع الى خود مسا اما وضع شخصيا او نوعيا فانه المراد
 الاول ليرى خروج دلالة المركبات والمجازات على معانيها
 المركبة والمجازية عن تعريف الدلالة وان كان المراد التاكيد من
 خروج دلالة المفردات عنها **قوله** لكن الحق انما هو
 انه بتدكير الضمير لانه الضمير ارجع الى غير لغوية **قوله** لانه دلالة
 السؤال الذي ليس بلفظ اشارته الى ان السعال الذي هو
 الدال على وجه الصدر قد يكون لفظا مثل ارجع وانح وقد يكون
 غير اللفظ كما يستمع لمراد من الرجل الذي سعل ودلالة هذا

والمراد

على وجه الصد غير لفظية لانه ليس بقوله محرف بحدوث
 دلالة الولى انما لفظية وهذا قيد بقوله ليس بلفظي ليجوز
 غيرا لكن المفهوم من هذا ان السامع لا يسمع اللفظ لا الدلالة
 عليه **قوله** كدلالة احوال بفتح الحاء او ثما واما الملاحظة على وجه
 الصد و بالفتح واما المعجزة يدل على مطلق الوجه والضم
 واما المعجزة يدل على التذو والسر **قوله** فيكون الدلالة
 منسوبة اليه اذا كان اللفظ المصروف منسوبا الى الطبع فذلك
 سلفته وى الدلالة الطبيعية فيه انه ينبغي ان يكون المنسوب الى الطبيعة
 طبيعى كخفى في خفية لان حق المبتسوم ما هو على ذر في حية
 مع صحة العين والنام وعدم التصعيف انه يحدفنا ووه لثقله
 عدالة التاني في الوسط ثم بوجه الفرق بين لفظه وبين كـ
 كرمي في كرم ولم يكن لان المنة تقيده وى الى المحرر
قوله لانه الطريق الى الدلالة اللفظية الضعيفة **قوله** في تمام
 المعاني التفهيم بواسطة المعنى الى فهم السامع والهم المقصود
 من اللفظ **قوله** هو العلم ما ظهر الى التفهيم كما ان قوله وى غنى
 ما ظهر الى التفهيم **قوله** لا قبلها كما يجوز ان ينقل الزمن في ذلك
 دون زمان آخر او ينقل زمن واحد دون آخر وجوابه ان مقتضى
 الطبيعة في زمان دون آخر بخلاف الضعيفة فانه لا يختلف
قوله ان افهام الاولى ان يقال والقول كما لا يخفى

ومع ذلك لا يتبل كل واحد منهما قوله لكان قتيلا اذ مر
 المعنى المطابق ومنه المعاني الكثيرة المطابقة للفتنة والالزام لانه
 لا يتصور في الطبيعة العقلية ان المطابق ويمكن ان يراد منها اللفظ
 القليلة وكذا ان قوله لكان كثره الا فرادى كثيرة **قوله** لكون الرفع
 محله لقوله متوقف على فهم المعنى وهو خبر ان وكذا استوفى على فهم
 اللفظ لان العلم بالنسبة موقوف على العلم بالمتبئين ولعلنا
 لم يتوصل له لعدم الدخول في السؤال **قوله** مطلقا اى سواء كان
 كجس او الاطام او غيرهما ومنه لفظنا الى قوله مطلقا كما ان
 قوله وجب الاطلاق ما ظهر الى قوله س بقا فية لف وشررت
 كما فيما ياتي **قوله** في الموقوف غير الموقوف لان الموقوف
 على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ في الحال والموقوف عليه
 للعلم بالوضع هو فهم المعنى س بقا وفي حجة فتاير الفهمان **قوله**
قوله بسبب المطابقة استانة الى ان البنية السببية ونظير
 لان المطابقة موقوفة على دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فلو كانت
 دلالة اللفظ على تمام ما وضع له على المطابقة كما هو مقتضى البنية
 السببية بمرور الدور ونس على هذا وانما قدم المطابقة عليها
 لانها متبوع والمقتضى وانما تزامم بيان والمتبوع مقدم على الج
 وانما قدم المقتضى على التزامم لانه الدلالة التفهيمية كسبوت
 بيان التسمية والدلالة التسمية مقدم على التسمية **قوله** تامل

دور

لعل وجهه موافق على هذا التقدير لا حاجة الى التعليل التمهيدية ما
 نعم المناسب في تقسيم الدلائل التي ان يتوصل اليها بطريق عليه
 في استقامتها ولا يعبر عن كل منها باسمها بل كما هو في المعيشة
 وكان لهذا قال ويمكن اولا انه خلاف المشهور وتخييل يكون
 وجهه ان كل موافق له موافقة اياه ليس تعليل التسمية المنقولة
 بل يكون تعليل المطابقة للفظ لا وفتح له الصيغة **قوله** وكذا المعنى
 في قوله وكذا الالتزام اي ليس كلما تحقق الالتزام تحقق التضمن
 لكن كلما تحقق التضمن تحقق الالتزام وفيه نظر لان التزام التضمن
 الالتزام ليس بمتحقق عند جمهور الناس الا في معنى الكلام
 على قول الامام ويمكن ان يقال ان المراد من قوله وكذا المعنى انه
 ليس كلما تحقق الالتزام تحقق التضمن لكن كلما تحقق الالتزام
 تحقق المطابقة ما مل **قوله** فلا يرد ما قيل لان السببه
 الكمية لا تنفك كغيرها اذا كان العكس هو المتعارف عندهم
 وليس هناك كذلك وفيه نظر لانه في تصحيح قواعد المنطق بغير
 متعارفهم **قوله** استلزامه في نظر لانه لو كانت كذلك
 لكان في قوة قوله لا شيء المطابقة مستلزما لتضمنه ومؤكد
 كما ينبغي وقد خفي هذا السؤال على المحققين **قوله** على ان قوله
 يعني ان مقتضى تسليمه ان يكون المراد بالعكس هو المتعارف
 عندهم ان قوله لا شيء يكون في الجواب لان المراد انه

ليس كل مطابقة مستلزما لتضمن كما لا يكفي قوله لا عكس لها
 لولا انه يصدق قولنا بعض الجواهر ليس بان لا يصدق
 عكسه وتري بعض الناس ليس كذلك ليس قولنا
 بل لك كاشح المستلزم للتضمن مطابقة ومؤكد كما لا يخفى
قوله وليس هو كذلك لانه المحمول في الاستلزام هو الالتزام وتخييل
 هنا موضوعا بل محمولا على ما كان في الموضوع في الاستلزام المطابقة
 ولم يجعل محمولا بل مفعولا كالتزام **قوله** اما استلزام التضمن
 انما لم يتوقف الشرح كذكره اكتفا وبذكر حال المطابقة لانه
 التضمن يستلزم المطابقة بالتقار والمطابقة لا يستلزم الالتزام
 عند جمهورنا لتضمن كالتضمن فندسم وفيه الامام يستلزم التزام
 المطابقة لانه لا يستلزم استلزام مستلزم **قوله** يعبر
 بالتدبر لعل وجهه ان التضمن يستلزم المطابقة بالتقار واستلزام
 المطابقة الالتزام غير متحقق عند جمهورنا استلزام التضمن اياه كذا
 وعند الامام المطابقة يستلزم الالتزام بالتضمن كذلك **قوله**
 ارسلهم سائيا الى ان قال ما يوجب حتم **قوله** انما ليست غيرا
 ارسلهم من الغضبه طارنا خارجا عنه غير تلك الامية والرجل
 موفى مطابقا مانيه **قوله** استلزامه غير في الغيرة لانه في الغيرة
 غير السبب لا يكون الا بعد معرفتها لكن في الغيرة لازم بين
 مجموعي العلم والمعرفة من الامور الباطنة بموجبه لا تحقق **قوله**

لا حاجة الى ذكره فيه ان شاء الله الى دفع توهم ما قبل لم لا يجوز
 انه بدل اللفظ على اخر خارج غير لازم لم تتم في لانه طوفا
 بوجه التسمية **قوله** في حجة اختيار الالة ام على الذرور
 لانه الذرور يستعمل في الذرور البين بالمفعول لا غير او بالاختصاص
 بخلاف الالة ام فانه لا يستعمل الا في الذرور البين بمعنى
 الاختصاص وليس وجهه في الالة ام زيادة حروف وزيادتها
 تدل على زيادة المعنى والذرور البين بمعنى الاختصاص اقرب
 مراتب الذرور فاختار اللفظ الالة ام **قوله** ايضا ان كان
 جهة التسمية اصل الذرور **قوله** بل لعل وجهه المتبادر
 من عبارة انه دلالة على احد ما تضمن وعلم الآخر كالتكليف
 من حيث لا يدرك انما قال اللفظ لانه يمكن ان يوجه كلاهما في ذلك
 على احد كما كاف للتشبيه وانما دلالة على كل واحد فآخر
 لا يبرهن بانه بناء او بانه اضافية احدهما كاستحسان ارباب
 لفظ احدهما لا بانه كسيرة ما يقع وقوع كل منهما والمراد من دلالة
 الالة على احدهما ان اللفظ او اللفظان يعطيان او يكونان في نفس
 الالة المجموع الذي هو الحيوان الطلق لا دلالة عليه عند الالة
 كل واحد منهما فلا يرد في الالة دلالة على الحيوان فقط واللفظ
 فقط ليست ضمنية بل مطابقة لانه اذا ذكر لفظا الحل وايد
 به كبر كان مجازا مرسل ودلالة اللفظ على المعنى المجازي

بالمطابقة وهو يقتضيه على انه اكثر من عيانه دلالة المجازي على
 تضمن او الالة ام لا مطابقة **قوله** يقتضيه منع او يسير الى ان
 الانتفاض منها يمنع لا يجمع **قوله** يقتضيه الدلائل ان شاء
 الى ان في العبارة انما هو الانتفاض لكل حد من الحدود
 كحد الاخيرين بل في اقسامها **قوله** لا بد ان يكون متحققة واجوبا
 ان تحقق مادة النقص انما يستلزم في تعريفات الماهية الحقيقية
 الموجودة ومولس كذلك اللهم الا ان يقال يكفي لتحقيق مائة
 النقص الوجودية ليس الامر ونسب ليس كذلك كما مل **قوله**
 او يصدق على دلالة الشمس على الضوء تنفعا والتمزنا في نظر
 لان التسمية في قوله متوسط الرضع لتمام ما وضع ان كان رجا
 الى الالة عبارة عن الضوء فدلالة على مطابقة لغيره وان كان
 رجا الى المجموع فدلالة على التضمن لغيره وان كان رجا
 الى احدهم فدلالة على عناية الالة لا غير ومنها التوهم ارجاع
 التسمية الى مطلق ما وضع له وليس كذلك الثاني في عبارة كبر الا
 لا انتم منه وكم من غابت قولها **قوله** مع انه غير متبادر في
 الاولى ان يقال مع انه غير متبادر في العبارة لانه منع تبادر
 السوق ليس على ما ينبغي على ان في عدم اندفاع انتفاض
 حد المطابقة بحسب **قوله** ولا ينقص حد الاخيرين انما انه
 لا ينقص حد التضمن لمطابقة لانه لا يجوز ان يقال في المطلق

لفظ التمسع على الجرم مثلا بالمطابقة لادلالة اللفظ على جرم
 ما وضع له تبسيط الوضع لكل لال الوضع من السبل للكل بل
 لمجرم فقط فانهم واما ان لا يقض هذا التزام بالمطابقة لانه
 لا يجوز ان يقال عند طلاق لفظ التمسع على الغرض بالمطابقة
 دلالة اللفظ على ما يلزم في الزمن تبسيط الوضع بنفسه
 كذا نقله **ما مل قوله** على انه ذكر سيده نوعا لا انتفاضا
 على هذا التقدير وادعى ان لا تدفعه ما ذكرته ايما السبل لورود
 نظرا عليه في **قوله** والمستحق الدال فيما نحن فيه
 الحكم مرتب على الموصوف لكن الضقة لا كانتقة قال انها
 ترتب الحكم على المستحق كذا نقل عنه والمراد بالموصوف اللفظ
 في قوله اللفظ الدال والى كذا الضقة مناجارية على من يسهل
 كما يحكم على موصوفها حكم عليها ايضا ولذا قال ترتب الحكم
 على المستحق **ما مل قوله** بالحق والمصلحة لعل وجه مقتضا
 موافاة رجع جعل لتسمية الدال بالمطابقة والتضمن للدلالة
 حتما والمخمس جعله يراد بالمطابقة او وجه المساواة انه ذكر
 مسئلة الوضع بدون استدلاله والمساواة ان يدرى ما معا
 او يقال انما هي سبب الدلالة الوضع على تمام ما وضع له بالمراد
 مما يدل اللام **قوله** مع ان الامر بالعكس ويمكن ان يقال
 بان اضافته لجزء الى المعنى الدلول بانيه فلا يحد وقضية

لكم يلزم ان يكون الوضع للجزء وهو غير سديد في يلزم ان يكون
 ما وضع له في الالتزام اللازم ويمكن ان يقال ان اضافته للزوم
 الى التسمية بانيه فلا يلزم المحذور **قوله** تمام المعنى الدلول انما يراد
 بالمعنى الدلول المعنى المطابق في المطابقة والمعنى التقنين في التقنين والمعنى
 الالتزام في الالتزام كما هو اللفظ يلزم ان يكون جزء المعنى التقنين
 المعنى التقنين فكل معج التفرع وان اراد بالمعنى الدلول المعنى المطابق
 في الكل يلزم ما ذكره المحض ويلزم ايضا ان يكون الموضوع له يلزم
 المعنى المطابق وليس كذلك فالاقتضا على احد صلا لا يجوز عني
 ما مل وقد ربيت في بعض نسخ الوضع لتمامه ولكل بدل او كونه
 فعند هذا القبول عليه **قوله** فالعكس ويمكن ان يقال ان اللام
 في تمامه او كونه او لزمه بمعنى على ويكون مسئلة الدلالة واداد
 في الملزم اللازم بطريق الخطا فلا يكون التسلسل **قوله** ما مل
 يلزم ان يكون ما وضع له ويمكن ان يقال الثاني وكما انما وضع
 الملزم الى الهاء فليسيل الالف البنية **ما مل قوله** مستدرك
 ويمكن ان يقال ان ذكره طوطنة ووضع للزوم وذكر استطراد
 بواسطة المقابلة فادة للمتعلم فائدة او يقال هو كونه المقدر
 فهم من كلامه لانه لا قال انما لا يتم حصولهما للزوم انما رجي
 ينهم منه انما يتم حصولهما بالزوم الذي في الزوم الذي
 كونه اه واما قدم تسليم حصولهما بالزوم بالزوم انما رجي

لان الزوم الخارج كونه **قوله** واللام يمكن الزوم لزوما
 قبل لا وجه لتأخير هذا القول عما قبلين البتة عليه
 لسبقه عليها في الشرح لكن في بعض نسخ كتابه لفظ هذا القول
 بالسود لا باجزة فليحتمل ان يكون قوله لا قبل ويمكن ان يقال
 التأخير بالشرح **قوله** فاللزامه مما اى لانه اللزامه
 في قوله وان لم يحصل باى لزوم كان لم يكن الزوم لزوما لان
 الزوم الخارج ما يلزم من تحقق الزوم في الخارج تحقق اللزامه
 فيه وليس فيه الانتقال مع انه لزوم قوله وفيه منية لان
 الكلام في مطلق الزوم او الزوم الخارج وكذا الزوم
 الذي بالمفعول **قوله** فلما يكون هذا في مقابلة ويمكن
 ان يقال وان كان السؤال بكما يطلق الزوم لكن المتبادر
 من إطلاق الزوم الخارج ولانه الفرض الكامل يكون هذا
 في المقابلة او يقال انه لا يفي الحاجة الى التقييد دلالة التام
 بالزوم الذي او شرط مطلق الزوم عدم منه انه شرط
 الزوم الخارج لان مطلق الزوم منحصر في نفس الفرد
 فيكون في المقابلة **قوله** اى عدم المضاف ورفع كمال
 من العمى اذا كان عدم البصر يكون دلالة عليه تنفي لا التام
قوله مع ان المعاني في الخارج اى مع مصادرة البصر العمى
 في الخارج تحقق التام بدون الزوم الخارج فلما يكون

شرطه وما يجب ان يتبع عليه في هذا المقام هو ان الزوم
 مطلق هو كون الشيء مقتضيا لآخر والمزوم مطلقا ما يلزم
 من مقصوره وتحققه مقصوره او تحققه واللازم مطلقا ما يلزم
 من مقصوره او تحققه مقصوره وتحققه واللازم الذي كذا الشيء
 بحيث يلزم من مقصوره مقصوره وغيره واللازم الذي ما يلزم من مقصوره
 مقصوره وغيره واللازم الذي ما يلزم من مقصوره مقصوره
 واللازم الخارج كون الشيء بحيث يلزم من تحققه في الخارج
 تحقق غيره فيه واللازم الخارج ما يلزم من تحققه في الخارج
 تحقق غيره فيه واللازم الخارج ما يلزم من تحققه في الخارج
 غيره فيه **قوله** لكن هذا هو التمثيل بتمثيله لمطابقه التمثيل
 في نفس الامر **قوله** الا ان فيه بقاء ما فيه من عدم مطابقه
 التمثيل **قوله** يعرف بالتامل لعل وجهه الى المعنى واللازم
 البين بالمعنى الخفى وهو كون مقصوره كافي في مقصوره
 غيره وهو ليس كذلك لان مقصوره الاثنان ليس كافي في مقصوره
 الزوجين بل يكون مقصوره مما كافي في الاثنان بالزوم منها
 وهو الزوم البين بالمعنى **قوله** لا بد من التمثيل بدلالة
 العمى على البصر بطلان المضاف حيث انه مضاف
 بتوقف علم المضاف اليه والموقوف عليه مقدم على الموقوف

فيكون تصورا لم يقدر ما عليه تصور العزم **قوله** علم من كونه
 اشارة الى دفع ما يتوهم ان المعنى الثاني هو كون
 تصورهما كافيين في التحريم بالضرورة والمعتبر في الاول
 هو كون تصور الضرور كافيا في تصور اللازم ولا يكون
 التصور انهما كافيين في التحريم ولا بد لتفوي كغيره لئلا
 فاجابة علم من كونه ببيان ان التصورين كافيان في تحريم
 بالضرورة بينهما المعنى الاول ايضا اي كما في المعنى الثاني
 لان مطلق الضرور ليس هو كون التصورين كافيين
 في التحريم بالضرورة فانه لم يفيد شرط فهو المعنى الاصح والقيس
 يستلزم تصور الضرور تصور اللازم ايضا فهو المعنى الاصح
 وهذا ليس بمعتبر اعتبارا يستلزم تصور الضرور تصور اللازم
 ليس بمعتبر في المعنى الثاني **قوله** فاما لعل وجهه
 انه المفهوم من قوله المعنى فيه محذور كون التصورين اه
 اي عدم اعتبارا يستلزم تصور الضرور تصور اللازم
 معتبر فيه فلا يصدق هذا المعنى على ما صدق عليه المعنى الاول
 فلا يكون اعم منه بل يكون مبيها له ويمكن ان يكون وجهه
 ما استدل به اليه انما تامل **قوله** وفي هذا المثال ويمكن
 ان يحاط به مراده ان هذا تمثيل للمعنى اعم الذي هو شرط
 ضمنا لانه تمثيل للمعنى فلا يكون العدم بربا عما انما

فاشارة في المثال والمنقشة فيه ليست من زاحميين ويمكن
 ان يقال ان المصنفين منسبين لهما اشارة الى مدرك
 الامم لتمثيل **قوله** ما صدق اشارة الى دفع ما قيل
 ان مخرقة الاستفهام لا يصلح مثلا لا لاجزائه لانه لا يصدق
 عمدا كما لنقطة وهي طرف الخط الذي هو طرف الجسم وهو
 ماله طول وعرض وعمق والسطح ماله طول وعرض دون العمق
 والخط ماله طول ودون العرض والعمق والنقطة ما ينهي الخط
قوله ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي طرف هذا الخط وذاك
 وذلك **قوله** تمثيل للمعنى الذي لا ان الظاهر ان تمثيل للنقطة
 الذي لا جزء له كانه لا نسب بما قبله وما بعده وعلم ما
 ذكره المحقق لا يكون الكلام على شق واحد كما لا يخفى **قوله**
 واذا لم يكن مراداه بسير الى دفع ما يتوهم ان هذا الدليل
 لا يثبت المدعى لان المدعى كون الجبر ان انطوى مثلا
 بلفظ النزول جبرية على جزء معناه ولا يكون دلالة
 مرادة والدليل لا يثبت هذا بل يثبت ان معنى الجبر ان
 ليس مراد عدم فلا يثبت ما حجت به اذا لم يكن اه
 ويمكن ان يكون اشارة الى انه ما ذكره فهو العيب
 والكبر مطلوبة وهي قوله اذا لم يكن اه فاما مل
 ايضا ان كان لا يكون جبرية الجبر ان والظن مراد كذلك

لا يكون الدلالة عملية **قوله** ثم نخرج في تقرير قولهم
 واما مولف وفيه نظر لانه لو قال الثاني المؤلف واما المؤلف
 لم يصح الارتباط كما لا يخفى اللهم الا ان يقال ثم نخرج
 في تقرير قوله واما مولف على وجه صحيح الارتباط به بان
 يقال مثلا ان المؤلف واليه استأثر بقوله واما المؤلف
قوله لكما انشأ من كذا او فوق بقوله وموثر له
 والا فلا المفرد **قوله** كذا استأثر الى دفع ما قبله في تركيب
 اذا ضم فيه فاعله وعلته بالتعاق مع اليمين واليمين
 غير متحققة فيه فلا يكون تعريف المركب بما هو لا تعريف
 المفرد ما لنا وحاصل الدفع ان ق وانه لم يكن له خبر متفق
 لكن له خبر مقدر وفيه نظر لان الحلاق المقدر على الممكن
 لا يخرج عن **قوله** على ما نون الوجود والمراد بالوضع
 مرنا وضع اهل اللغة كاطلاق الوضع والايام كالتعريف
 كما لا يخفى **قوله** من اجزاء مدلوله ان يراد بالاراسية
 وبالبيان شرة وبالبدل اليمين او يراى بالاراسية
 وبالبدل جله والبيان ما بين **قوله** المرتب في السمع
 يكون بعض الاجزاء وقد ما وبعضها مؤخر في السمع
 في سمعية اليمين **قوله** الفعل الدال لادته هذا اذا
 لم يستكن فيه فاعله والافهوه كسب كما لا يخفى **قوله**

لانه نورا

لانه عدم المراد بالمراد والمعدى هنا عدم الادة بالمفهوم
 الوجود **قوله** اما نورا بملكا تدلان الوجود
 امث من المعدى وفيه اشارته الى ان اعدام الملكات
 مستلزمة بغير حيث انه مضاف لا يوجب الادة بغيره **قوله**
قوله ولا يعنى على المفهوم اصلا والادنى ان يكون للمفهوم في معنى
 المفرد والمركب للمفهوم فهو في معنى واحد **قوله** وهو
قوله ان المعاني الحقيقية المفرد والركب الكل والخبر ما هو
 وصف للمفهوم بان يقال للمفرد ما لا يمنع نفس نفسه
 من شدة بل كغيره ونس على هذا الباقى **قوله** التسمية للذكر
 باسم المدلول الاول ان يقال تسمية لوصف الدال باسم وصف
 المدلول **قوله** بل الامر بالكلية فيهما يعني المفرد والمركب
 وصفان لفظا اولاد بالذات واللفظ ثانيا والوجود ثمة
 لوصف المدلول باسم وصف الدال **قوله** من حيث انه مقصور
 اشارته الى ان اللاحق من شدة وهو ما هو المفهوم من حيث
 انه مقصور لا مقصور المفهوم كما هو الظاهر العبارة فيكون استثناء
 المنع اليه مجازا وانما عدل الى الجازية فيها الى ان هذا المنع
 وعدمه هو المقصور وفيه رد على ما قيل ان المقصور بالجنسية
 والخبرية هو المقصور الذي هو الصنعة لا المقصور بالزمن
 ذو الصنعة **قوله** كمال لعل وجهه المقصور بطلان على حال

اذ يقال قدوة هذا اي صار قدوة لما يتاخر الخلق
 اذ احاطوا به او يقال ايضا هذا الشئ قدوة لغيره
 ويمكن ان يجعل علم التجريد والناكيز والتفصيل بما قدم
 ويمكن ان يكون قوله في الذن فلهذا لا يمنع فلا يستدل
قوله واللا يمكن اي بالامكان العام كما لا يخفى **قوله** ولا يتحقق
 ولا ينقصا عطف على يدخل وسقط النون بالامقدمة هذا
 اذا قرئ بالواو واما اذا قرئ فلا ينقصان فيكون تعريفا
 لانه كما لا يخفى **قوله** من حيث فاعلم العبرة وكذا حيث فاعلم العبرة
 لانه اقل الجمع عند سماعنا والكثير لا يطبق على اقل من اثنين
 فالانسان من اثنين يكون اربعة **قوله** اقل خمسة هذا عند
 الجمهور لانه اقل الجمع عند سماعنا والكثير لا يطبق على ما دون
 الاثنين والثاني ثلث مرات يكون ستة وقيل العقل لا يطبق
 الكثير على ما دون ثمانية فالثلاثة ثلث مرات يكون تسعة
 وان يكون غير ذوالعقول لانه لا شرط في الجمع بالواو والذو
 اذا كان خمسة الذكوة والعاقلة وان كانت سمايا لثمة
 وبما قرأنا من سبعة اخوان الكثيرين منعة فلا بد من الذكوة
ايضا **قوله** وان يكون خمسة الاول انه قال وان يكون
 الخمسة لان الكلام في تأنيف الجمع **قوله** اذ لا يوجد صفة
 اللفظ انه على ما في غير ما يكون قوله لا يكون الكثير

اقل خمسة ولو كان المراد من شدة الدفع ما قيل بالتحديد
 بالنفس في اعتبار الوجود الخارج لا يقتضيه ان يتبع النظر
 عما وراء المفهوم فاجاب بانه لا بد من اعتبار ما يصح الحكم عليه
 بالمنع وعدمه وان لم يكن يقال انه مانع او لا مانع قوله
 فلا يكون مانعا ولا مانعا لانه لا يمتنع واللامعية اما باعتبار
 الخارج او الذن ما زال من غيرهما فلا يكون مانعا ولا مانعا
قوله اربعة ارجح كما لا يخفى فانه لا خلاف في الواجب على تقدير
 الاكفاء باكثر قوله مع صفة البرهان اي مع صفة البرهان
 فالانسان بانه **قوله** مانع ايضا كما ان مقتضى مانع باعتبار الوجود
 انما يرجح قوله لا دخل للاضاف لانه يمكن ان يكون متبعا وبطلان
 وان يكون غير متبعا لا يخفى عليه ويمكن ان يجاب بانه لا يمتنع
 بغير المنصف بغيره فالحق لعدم الاقرار به بطلان المنصف
 فلما حصل عدم فحوا بالمنصف **قوله** او ما يؤد مرداه
 بانه قال على العارف وعلى غيره رواية او ادراك وكذا
 فبعدم صدق اليه وهو لا مانع على مقتضىه وبوللا مانع قوله
 على ما صدق عليه يقتضيه ان الحال اتقا وما صدق عليه يقتضيه
 بان يصدق عليه بانه سجد وحج قوله في غير موضع اي في موضع
 مستقدته بانه على ان يكون التنوين للوحدة او في غير هذا الموضع
 كاليه فانه يصدق على الكثير مع انها مقتضا قوله بزم

من هذا ان يكون ما يمنع مما لا يمنع ان يكون المانع ليس بما منع
 هذا المعنى والى ال والى فالنا على غير قبيل المحدث لا ان
قوله بل هو كذا في الواقع فضل عما يكون محالا **قوله**
 ليس من المفارقة لا اليقوت نسبة وهي تفضي المنتهين المفارقة
 ولو كانت كما لا يخفى **قوله** اللازم الثاني وهو ان هذا ليس
 صادقا عليه في المحال ان المانع لا يصدق عليه لان على
 عليه لا مانع وليس محال لا الاول وموان هذا ليس
 وهو محال **قوله** فان قلت الكل ما لا يمنع الكل مستبدا وخبر
 ما لا يمنع وحصل انكم قلتم انما انما يثبت اليقوت في محال
 ومما قد حصل ما لا يمنع كالنوع مثلا على الكل الذي هو لا يمنع
 فبذلك هو اليقوت في محال **قوله** قلت مفهوم الكل محال
 ان مفهومنا ينظر الى ذاته مع قطع النظر عن صدقه على كثيرين
 صادق ومن حيث انه صادق على كثيرين تصدق عليه
 وهو القدر من المفارقة كاف في صحة الحمل **قوله** بل لعل
 وجه ان مفهومه هو ما لا يمنع وهو لا يصدق عليه
 بل يصدق على لفظه الكلف وانما الصادق عليه هو ما لا يمنع
 لعل مفهومه ليس به واما حاصل الاعتراض فيجوز ان
 على اعتبار كون اللفظ تاما بل **قوله** من حصل مفهومه سارة
 الى دفع ما قيل ان ضمير يدخل راجع الى اللفظ الثاني والاول

من دخول

من دخوله في حقيقة تجليات دخول من هو قهرنا جات في دخل
 مفهومه وانما ان الذي في غير ما يخرج في اللفظ الثاني
 يقال للمحمول يمنع انما كذا غير ما يمنع انما يكون على ما منه او غير
 الوجود والمحمول يمنع انما كذا غير ما يمنع انما يكون على ما منه الاول
 لان ما لا يمنع انما كذا غير ما يمنع انما كذا غير ما يمنع انما كذا
 عكس كما في السواد للحمية والمحمول يمنع انما كذا غير ما يمنع انما كذا
 مقصود مع المانية استنع الحكم سلبه منها وموافق من الثاني
 لان ما يمنع يمنع انما كذا غير ما يمنع انما كذا غير ما يمنع انما كذا
 فاما في نفس الامر والا لا يمنع الامة على البديهة ولا ينكس
 كما في الازم الغير السببية ما منع منع انما كذا غير ما منع انما كذا
 ولا يمنع انما كذا في الدرس والمحمول كذا سببية لما منه كذا كذا
 لان ان وهو نفس من الثاني لعل اذا استحق الموضوع من موضوع
 اليقوت قولنا الان ما كتب وبقا للمقابل حمل عرضي نحو الكتاب
 ان او كذا المحمول اعم منه وبازائه الحمل العرضي او حاصل
 ما يحقيقة المحمول عليه الموانة والاشتقاق حمل عرضي وانما
 طبعه كقولنا اخرج من كذا الى السفل وما ليس بقضا طبعه عرضي
 او داما للموضوع وما لا يدوم عرضي او بلا واسطة وما في نهاية
 عرضي او كالقول للموضوع وعكس عرضي او لا طاعة لالام
 انما واضع وما لا اعم واضع عرضي ولا يوجب السبب

اذا كان دالما كارج للموت او اكثر باكثر البقر نيا لئلا
 وعرضه ان كان اقل وبقا للقاء لم يمت موجود بذاته
 كاجوابه وللقائم بالغير كالوثن موجود بالبرس قوله الذين
 مما تامة حقيقة حاصله ان المراد من الان والفرس حقيقة جرات
 الحيوان فيكون المعنى كاجواب بالنسبة الى ما نزل تحتين
 اللتين مما حقيقة جرات كاجواب سواء كانت تلك
 الجزئيات حقيقة او اضافية فلا حاجة الى التذييل المذكور
 منه على ان المراد بالان والوثن جرات كاجواب حقيقة
 وليس كذلك **فاما** حقيقة جزئية الاضافة فالسبب في
 جزئية اضافية لان جزئى كل اخضر تحت العلم والصك
 ليس بجزئى لان ملا حاقه الى ما ذكره قلنا المراد من جزئى
 الاضافة بناء الراس والهند وجميع وغيره لان كل من
 اخضر من الصك المطلق او المراد منه الصك بالتمتة
 والصك بالتبسم وغيره او لئلا الصك قد يوجد في غير
 الان اية وانا الجزئيات حقيقة له فكله قوله السمية
 ليس ما يتردده فيه لانه لا يربط الى المرسل واستعمال
 في التماثل من جهة الالف وبنية معينة للمراد من حقيقة
 مرهنا قوله علم الوجود كاجواب المعنى والدرال المراد من حقيقة
 كانه جعل المعنى كورا ولا خادما للمعنى المراد وكجزئ ان يكون

بالدال المعنى ونحو المعنى والمراد وكل ما يقع الفعل كالضمير
 عما هو محقق بالرجوع الى المذكور قوله كما في قول السور
 مدامنا للعلم الثاني من الاقسام السبعة والاول القسمين
 كما لا يخفى قوله السبب في النسبة ان قوله لدا لغيره
 دليل مثبت ليس كذلك بل هو مؤيد لما مل قوله هذا المقام
 ليس كذلك لانه لا يصل بينهما بتعريف العوضه فضا العلم نعم
 الطائفة طرانا وقوع الفصل بل الضمير المرجع انما يخرج عن كونه
 نعم الضمير اذا لم يكن المقام دالا على تعيين المرجع ومنها
 ليس كذلك كما لا يخفى لعل هذا قال **فاما** قوله **فاما** حريه
 انه اذا اعيدت له الى انه في كلانه مسامحة وان المراد حديث
 انه اذا اعيدت معرفة بغيره ليس بمعرفة مع المعايير كقوله نعم
 ومولدنا نزل عليك كحجى مصداقا لما بين يديه من الكتاب
 وقدما ذكره مع عدم المعايير كقوله نعم ومولدنا نزل في السماء
 انه عني الارض **فاما** قوله **فاما** اطلاق جواب لا قيل فليس
 هذا ما ذكرتم بل انما لا يصح اطلاق ذاتي على هذا المعنى لئلا يخل
 بتناول اللغة وليس كذلك في حريه انما يصح باقتناء بعض
 افراد انما كان المراد بالذات نفس الحقيقة فعلم هذا لا يكون
 النوع ذاتي كحريه وباقتناء جميع افراد انما كان المراد
 بالذات ما صدق عليه حقيقة كزيد وعمر ونحوهما فليس هذا

يكون ذاتا بحسب اللغة وفيه ظن لا يحسمه ذلك المعنى المصطلح
 انما يكون اذا كان المراد بالذات نفس الحقيقة وانما اذا كان
 المراد منها ما صدق عليه حقيقة فلا يحتاج الى هذا المعنى بل يكفي
 التعليل الاول كما لا يخفى قوله وانما اطلاق العوض هذا
 جواب لا قبل ان اطلاق العوضي على الحقيقة والعوض العام هل
 يكون بحسب المصطلح ايضا ام لا فاجاب بقوله وانما اطلاق
 العوض اه كس النسب ان يكون اطلاقه عليه بحسب المصطلح
 ايضا وان لم يخرج اليه فامل قوله فبا عتبار نسبتها وهي نسبة
 احتمال الكل على اجزاء مفهوم المصطلح كسبه له الضحك وهو مفهوم
 الاله المشي قوله قيد لقوله حقيقة فيه لا قيد لغير الحقيقة
 الراجع الى الان لان نفسه كما لا يخفى قوله غير صحيح كسب لغير
 ان يكون العوض مشرقا فيه ايضا وليس كذلك قوله الاول
 انه يقال بعينه الاول انه يقال بعينه بعينه لا بعينه بعينه
 للظن لقيام العوض المعينة له ويمكن ان يقال هذا انما يرد
 اذا روي فكأن بالتشديد وكان المحذوف مشرقا وانما اذا
 فكذا بالتخفيف وكذا هو الافعال المتأصلة فلا داعية يمكن
 ان يقال انما هو بعينه المعينة للضرورة رعاية للماد
 قوله بقرينة اللفظ انما يتم مقول يقال ويحتمل ان يكون هذه
 وسببا للملازمة بل بالكلية وهو ان المراد ذلك وانما لم يذكره

اعتمد واعلم القوم **قوله** غير نوع الانواع لان مراتب الانواع
 اربع الاول النوع الفل كالات وهو نوع الانواع
 الثاني النوع المتوسط كالحب والحبس الثاني النوع الثالث
 كالحب المطلق الرابع النوع المفرد كالفضل ان قلنا ان يكون
 جنس وانما يخرج لهذا النوع الحقيقة فقط وهو لا يكون
 لكنه نوع بل اورد دون الثاني في قوله بل لعل وجهه ان هذا
 في النوع ويحتمل انما في الفصل والخاصة فلا يكون صالحا للحقيقة
 في جواب ابرئى موعاض ويحتمل ان يكون وجهه انه نوع غير
 العبارة اذ ظاهرها ان المقولية مطلقا للعوارض كما لا يخفى
 قوله لانه فرد في اطلاق الجنس صغيرا وكبيرا مطوية وهي
 انه كل ما هو فرد في اطلاق الجنس من جنس الجنس اخص
 من مطلق الجنس **قوله** اي اوردته اسما الى ان ليس
 المراد انما هي هنا ما هو احد الحليات المحسوس هو المتبادر
 المراد اخص الاشياء والافراد منها **قوله** انه لا نجد لها
 ارجعنا بخصوصية والموقفية **قوله** المعينة فها ذات
 المحسوس هو المفهوم الكلي وهو لا يمنع لنفسه **قوله**
 وليس كذلك ان اريد ان التعليل اخص من اخص جهته
 الموقفية وبخصوصية لا يكون مطلقا فمرد ان اريد ان التعليل
 بالافضل حيث اخصه فبما يرد من علم الكمية هذا غير مفهوم

من عباته الشارح كمال لا يخفى قوله مع انه قوله لانه الكلام هذا كلام
 على السند وهو غير مفيد ان القيد لا يوجب قوله لا يناسب
 لانه لا يثبت به جواز النقول بالخاص وقيد من اجله بل يوجب
 وموانه لا يكون النقول بالخاص جازما بل قوله ليس المراد به
 هنا المعنى الزمانية فيه فظهر لحواله يكون المراد به المعنى الزمانية
 ويكون المصاحبة لها صفة المقولية لفعل كسره في قولنا
 بالفعل كسره صفة في زمان واحد يصلح النوع لانه يكون مقولا
 بالفعل كسره ما ويمكن ان يكون السؤال من زيد كسره صفة
 ومنه عود كسره كسره ويجازيها كسره احد ما يقول واحد
 ما زيد واخر ما عود وكبر محابا بهم ان فيكون النوع مقولا
 في جوابها ما مل قوله بل مطلق الاجتماع اجتماع تحقق
 المقولين في النوع ولو على سبيل التناقض يمكن ان يكون
 معا بجمع افع في لاقبنا عليه قوله النوع المنحصر في شخص كذا
 النوع الذي لا يكون له في الخارج كالفناء ولم يتناول المظهر
 قوله يعرف ما مل قوله وجهه انه اما لم يحصل الاختلاف في قول
 زيادة في فاعل لا يحسن في امثاله مقول في كثير من مختلفين
 بالعدد دون حقيقة فيه بوجهه محمولون عليه ما يقال
 زيد وعمر حيوان وانكس وحسن في كمال الزمان فاذا لم يزد
 في فاعل او لم يزد لم يحصل الاختلاف في بل انما يحصل الاختلاف

بقوله

بقوله في جوابه هو انه ما هو انما يثبت تمام حقيقة فلا يقال
 احسن واسا في جواب السؤال بما هو في كثير من المتفنيين كحقيقه
 واما اذا اريد ان يزد في فاعل فلا يرد احسن واسا لانه
 ليست مقولين على المختلفين بالعدد فقط بل على المختلفين
 بالحقيقة فيكون في فاعلها قوله مع ملاخطة وهو
 خبر ان فيه انه الفاعل المذكور في قوله الفهم وقلة التدرج في كلام
 الشارح المحقق لان قوله واسا لا يوجب جزمه في خطه كما
 لا يخفى قوله ما مل قوله وجهه انه قوله دون الحقيقة مراد في ظلم
 الكلام وانما لم يذكره اختصارا او ليكون للسؤال وجه وجوب
 عا وفق السؤال ويمكن ان يكون وجهه ان هذا الكلام انما يتم
 لو لم يبين السؤال على ذكره دون الحقيقة بل كما ينبغي في غفلة
 من ذلك القيد واما اذا جعل واراد بيع اقبانه في الاختلاف
 فلم يبق لقوله انما هو ما نأمله كما لا يخفى في قوله فلا يندفع
 بالجواب المذكور بل يندفع بانه فاعل فاعل الالتماس
 انه يختلف ويجعل دون فاعل لقوله مقول دون مختلفين
 لكن توريت في وجهه فاعله كما نقل قوله فلا يرد انما قال
 لانه لا يقال في جوابه ما مل لا على المختلفين بالعدد
 دون الحقيقة ولا على المختلفين بالحقيقة بل يرد احسن فقط
 ولا يندفع بالجواب المذكور بل يندفع بانه فاعل فاعل الالتماس

مراد او جوابان اللذان يذكرهما المحقق بعد هذا قوله متساويان
 فيه في اثبات الاتفاق سكوت عن نفي التغير بخلاف نفي التماثل
 بحقيقة يكون بينهما عموما وحسوبا مطلقا **ما مل قوله** في خصما
 ويجب حمل التعارض على ما يتبادر من مراد الالام فقد المطلق **قوله**
 اشد ملازمة فيه انه يلازم منه انه اصل الملازمة ثابتة في تقرير
 الاول وليس كذلك عدا ما ذكره اللانم الا انه يقال انه من قبيل
 زيدا علم من الجوار ولعل اصل **قوله** في موالد زيدا
 عمايت كنه ليكون تقييده **قوله** ما مل لعل وجهه انه قوله
 ما السؤال لتبيل التقييد **قوله** في جواب اي شيء موصي ذاته
 تقديره وانما قيد نفي ذاته لا السؤال اه يمكن ان يكون وجهه
 انه قوله ما السؤال ببرهانه ليس له لقوله معزل عن كنه
 المقام **قوله** ولذا اي ولا السؤال ببرهانه موصي ذاته
 انما هو علم للمبر الذي قال وموالد زيدا كما لا يخفى **قوله** العطف
 به بانه يكون مطلقا على ذلك ولذا التقدير والتشبيه على ان
 هو بانه لم يحصل فلها حسن البتة قال وموالد زيدا **قوله**
ما مل لعل وجهه انه تارة لتقييده قوله عمايت كنه بقوله
 في محسن تقديره وانما قيد به بغيره اه او على لاري دند العول
 المحسن المشتمل قوله في محسن تقديره وانما اوردها
 في القول المحسن تنبيها اه وتبين ان يكون وجهه انه يكون

ان يكون قوله تنبيه حال من ماضى قال لا مفعولا له تقديره قال
 من انبته على هذا قوله فانه يميز لان اه اس كنه الى النطق
 مثال للمفضل القويب كحيلون مثال للمحسن القويب **قوله**
 والنامي مزية الظاهر ان حمل قوله النامي على التمثيل للمفضل البعيد
 كالحسن لكن النامي اولى به حمل قوله كالحسن على التمثيل لنفسه
 والنامي على التمثيل للمحسن ليكون على طريق قوله كانه ناطق
 ومجبول والمراد بالنامي المحسن في محض الموضوعات كنه البتة
 كمن في كون محسنه كنه من انبته مشهورة وسمى المحسن كنه
 المفردة واجبة نه من سجات القوم **قوله** دون الذين كنه
 للمحسن ومنه نظر انه لو كان السواد لا لا لوجود ما به لان
 لكان كل ان وجودا سود وليس كذلك **ما مل قوله**
 انما يخرج به اسائه الى ان تعولف خاصة انما يكون مانعا
 اذا كان النوع ذاتيا واما اذا كان عرضيا فلا يكون مانعا
 لصدقه على النوع ولما قل ان يقول هذا التعولف منه على ما
 هو المشهور فيها بغيره من ان النوع ذاتي بحيث لا يترتب
 التوهم الى خلافه ومنه لا ينافي كون النوع جنبا بطريق
 التوهم من العبادة **قوله** فيما سبق اي في تعولف الذاتي والتوضيح
 فيه نظر لانه لم يقدره على ان يكون النوع عرضيا بل حمل عبادة
 المصروع على ما يحتمل وروده عليه كما لا يخفى على المتأمل **قوله**

لا تعلق الطرف بالاصل لانه لا يعمى المعنى كما لا يخفى **قوله** ان اللزوم
 مما ذكرنا مما نقل من قوله لانه الموقف من ان النظر توقف
 كون الموقف مركبا كليا على كون النظر ترتيبا مورا وثابت
 توقف كون النظر ترتيبا مورا على كون الموقف مركبا كليا
 مما ذكرنا في راجح وهو قوله فان كان كون النظر ترتيبا مورا
 على عدم صحة التعريف بالمفرد بل ثبت توقف كون النظر ترتيبا
 مورا على عدم صحة التعريف بالمفرد وهذا ليس بدورا كما لا يخفى
قوله فالاولى بعينه الاولى ان يقال بدل قوله عدم صحة التعريف
 بالمفرد كون الموقف مركبا كليا وبذلك سببا آخر وهو كون
 النظر مركبا كليا ليعطى ان الدور مضمحل لكن لا امكن من خطه
 هذا في كلامنا في راجح ايضا لان كون الموقف مركبا كليا وهم
 صحة التعريف بالمفرد متساويان فيكون ترتيبا في كل المذوم
 واردة اللزوم قال في الاولى ويمكن ان يوجه كلامه بانه
 ترتيبا قبل حذف المعطوف فيكون تقديره فان كان كون النظر ترتيبا
 مورا يمين على عدم صحة التعريف بالمفرد وعدم صحة التعريف بالمفرد
 يمين على كون الموقف مركبا كليا فلو كان ذلك مبنيا على هذا
 لزوم الدور فعلم ان لا يرد ما ذكره المحقق عليه قوله انه يكون
 النظر الاولى ان يقال بان تعريف النظر ترتيبا مورا يمين
 على كون الموقف مركبا كليا لعلنا لم **قوله** ان الواجب في الموقف

قوله

قوله لا العكس سانه الى دفع ما قيل ان تطبيق الموقف للفتح
 على الموقف واجب **قوله** يمين على كون الموقف مركبا كليا لان جميع
 افراد الموقف افراد النظر فلو كان ترتيبا مورا للموقف غير مركب
 لم يكن جميع افراد النظر مركبا كليا بل يكون بعضها مركبا وبعضها غير
 مركب فلا يكون النظر مركبا كليا **قوله** ليشتمل الموقف على
 الاولى ان يقال ليشتمل جميع الافراد لانه هذا التعريف المشتمل
 على انفصال لما هو من خاصته وانما هو بالاشتمال على جميع الافراد
 ولم يقتصر واحد كتحصيل اربع كونه اعم من الترتيب بل ان يكون
 الترتيب اعم من ذلك والترتيب على وجه التحصيل ليعلم انهما
 بشا كونه اعم من ان كلامه هذا لا يلزم سابقه ولا بعده
 كما لا يخفى **قوله** لا يمتنع ولا يمكن ان يعطى التفسير الى الصحة
 مما ليس بل بالالف بل ما يقال لا امتناع فيكون ح
 عدم الصحة بوجه الامتناع ما مل **قوله** المقدمة ما جعلت ح
 فاقبل او حجة لانه لا يمتنع ان يعطى لصدقها على كل انواع الترتيب
 ايضا بخلاف العكس لكون الاعم من ان يكون حادون فيما كان
 فيه معناه **قوله** المضحح لطيفه منقحة المعلوم وحاصله ان ما يفتقر
 تعريفه بحسبانه يكون معلوما بوجه ان لا يلزم طلب المحقق
 وجهه لانه بوجه آخر ان لا يلزم تحصيل الحاصل **قوله** الثاني الوجه
 المعلوم وانما ضعف هذا الوجه بغير المعلوم لانه لو لم يكن كذلك

بغير استقلال المعلوم ويخرج حال **قوله** تصور مفعول لم يستعمل
 فاعلم المطلوب وبقائه **قوله** يجب **قوله** في تصور بوجه ما وال
 بغير تحصيل الحاصل **قوله** بكونه مثبت المبدأ وموعد من التعريف
 بالمفرد **قوله** من الثاني وهو الوجه المطلوب المانية والمثبت
 وهو الوجه المسجور المانية **قوله** لترتيب في لاء المركب من الداخل
 والخارج رسم واحد ويمكن ان يقال العلم الذي قبل التعريف
 هو العلم بالوجه الذي في الحد لا العوض وما يكون بالوجه يكون سيرا
 ما مل **قوله** احد السببين اخذناه لا احد للعلم لاء المراد هو
 السبب الاول **قوله** المتيقن **قوله** وهذا ان كان لاء واردا
 على ما قبل من ان التعريف بالمفرد لا يخرج ايضا اي كما يدرك على قول
 الشارح **قوله** فليعلم على وجهه ان ينظر في كيفية ورودها
 على ما قبل ان يقال لم لا يجوز ان يكون تصور لاء انما مثل
 التعريف كمثل السببية والتصور المستفاد منه المقصود المطلق
 هو كجوان الناطق فبذلك ان لا يكون التعريف كجوان الناطق
 حد له لترتيب من الداخل والخارج وايضا لم لا يجوز ان يكون
 تصور بوجه ما سيرا للمعروف لا داخلية بل بغير تحقق
 قدر من في تصور المقصود المطلق ويمكن ان وجهه ان لا يكون
 من العلم انما يشترط على سبب ان السببين وان لم يقد المطلق
 ما مل **قوله** من ان المفرد والمركب هما ان اللفظ يكون

ما ظهر الى المنطق لا الى المنطق **قوله** فانهم لم عمل وجهه المراد بالمفرد منها
 معنى لا جوده له كالنقطة والمركب معنى له جوده سواء يرد بجزء اللفظ
 ولا له على جوده كجوده الحجة او لا يرد كاللغز بجوانه سبب
 ويمكن ان يكون وجهه انما يدل على سببية المعرف قولا والقول
 هو المركب لم يكون ترتيبا بالعكس الى اللفظ فتوكل المراد
 بالمفرد والمركب من ان لا يكون بالعكس الى اللفظ فلا يحصل
 التعريف بل **قوله** الى امثال ذلك مثل التعريف الى سيرا
 لا المتعريف المانية **قوله** ليس لاجل ما ذكرنا من انه لا
 في المعرف من ثبوت سببية بل لاجل ما هو المشق كالنطق
 سببية ما اى ذات ثابت المنطق منه كالنطق ايضا انما يقول
 فيها اذا وقع موقفا **قوله** لم يمكن كذلك سيرا كما هو الناطق
 سببية له النطق ولا معنى الفصحى سببية له النطق ولا يتصور
 هناك اخذ ولا يتصور سببية سببية **قوله** رسالان واللام
 بطل لانه حد ناقص مما راى من جوده وقوه وحده موقفا **قوله**
 بصدق عليه سببية يكون ذلك المفهوم فردا هو المفهوم
 السببية **قوله** بجوده ذاتية فيه سببية الى دفع ما يتوهم
 من ان المقصود بالكتابة انما يكون بالحد الناطق لا غير فلا يحصل قوله
 وهو الحد مطلقا لا بالحد مطلقا سببية بل الحد ناقص ايضا
 على ان المقصود بالكتابة بالحد الناطق بل بعرض غير متمنع

وادناه لم يطرد فنع نداه ضعف قول الساج وهو اخذ
 بطريق المحرر يمكن ان يكون قول المحرر ذاك ان سانه
 الى دفع نداه مل قوله بناء على ان المواد بالتصوير سانه
 الى جواب قبل ان التصور يطلب على التقدير لا يقال ان
 منه كيف يخرج به التقديرات فاجاب بقوله بناء اه يخرج غير
 العاشق لا يفتد بها سلبك يفتد بها **اف قوله**
 كما هو المتبادر عند الطحاوي ليسوع استغفر له فيه حتى اذا اطلق
 التصور على قرينه تخصيصه لا يترتب الوهم الى غيره فيجب حل
 التوفيق على المتبادر والالام بعد التوضيح المقصود منه **قوله**
 بان يوضع المظهر بالتصور راه نداه النظر الى ما كان فيه
 والاما لاكتسب ليس محتصا بالمظهر البصير بل بجوي
 ايقه في التقدير بل نداه الام الى احصائه بالتقدير
 حيث قال في المحصل وهو ان كسنا لم يصور غير مكتسب
 اي لا يسم ولا واحد من ذلك بل كل واحد منهما اما بداهي
 او حاصل في النفس كخلق الله تعالى من غير طلب وشرق الى ذلك
 وانفتح عليه بوجهين الاول انه المظهر انه لم يكن مشعرا به
 استحال طابه لا مشاع توفيقه نفس خود عالم بخبر بالبال
 وانه كما مشعرا به استحال طابه به لا مشاع تحصيل التمثال
 ثم قال فانه قلت ثم مشعرا به بوجهين ووجه قلت

فلو لم يشعور به غير ما هو غير مشعور به وكل منهما لا يمكن طابه
 لا ترو حاصلا اما ندخل من القسم به في المنفعة كذا التقدير
 انما ان يكون مشعرا به من كل وجه واما ان يكون غير مشعور به
 من كل وجه واما ان يكون مشعرا به من وجهين ووجه وامتناع
 على التقديرين الاولين فلو واما على التقدير الثالث فلان
 الوجه الذي هو معلوم منه مطلقا والمجهول محمول مطلقا وكل وجه
 منهما امتنع طابه لبيان الذر واول من ادور من ذلك
 ما يدل محاطا به لسواط في ابطال اكتب بالتصوير الثاني
 ان التوفيق الما به اما ان يكون بنفسه او بما يكون داخل
 فيها او بما يكون خارجا عنها او بما يتركب من الاثنين والكل
 بطريقا مل وكيفية ما هو كحي لا يليق بهذا الكتاب والردت
 كحقيقه فارجع الى من هذا على التمهيد **قوله** مختصا به
 ولو قيل في الوصف المعروف بما يكون تصور سببا لاكتساب
 تصور به بوجه بغيره عما عداه يكون المتبادر منه الرسم
 يكون مختصا به **قوله** التقدير للمجد وادناه الى جواب
 ما قيل ان او يفتد الشك او التذكير وهو باق في التوفيق
 ونظر الجواب انهما انما يفتد الشك او التذكير اذا كان
 التقدير للمجد وهما للمجد ولانه كلمة او فيه للشروع لا للشك
 والتذكير ويمكن ان يقال اذا كان التقدير للمجد لا يكون

على طريق الشك وان كان موصوفا له لان كلمة اوفى المحل يكون
مستبعدا فيكون هو ما للشك بخلاف اوفى المحل ودرنا
تستوي فلا يكون موصوفا لك بخلاف اوفى المحل ودرنا
فلا يكون موصوفا للشك من حيث معنى اوفى مع قطع نظر
قوله واما تعريف لاقم الموقوف يجوز ان يكون بكسر الراء
بالفتحة كونه موصوفا للشك ونحوه بفتحة القاء كونه موصوفا
ما يكون مقصودا سببا **قوله** والواجب على الاول حاصلا انه
تعريف رسمي لموقوف والاقسام الى ما يكون مقصودا ويكون
مقصودا سببا او حاصلا له بغيره اياها مما لا يكون التعريف
لا بنية الموقوف للاقسام وليس حراية اية التعريف التي
ان يكون للاقام والاولا بخلاف المحل كحظن فانها لا يكون
ان التمامية من حيث معنى في الحقيقة هي بغيره كحريته
في شرح المقاصد من ان لا الى جوابها عن السوابق
قوله اما احدا لا واصف الاول ان يقال هو على احد
احد من اثنين ان يقال انه تعين في العبارة وان كان
حراية ليس لا يكون الا واصفا له وحدها الموقوف لا يكون
مقصودا سببا او حاصلا له بغيره اياها مما لا يكون التعريف
او بالوجه **قوله** واما تعريفه من ان لا يقتضيه
والمقاصد **قوله** ليس بوجه وجب لانه ان انفصال ليس يمنع

احد من اثنين ان يقال انه تعين في العبارة وان كان
الى شرح المقاصد ويجوز ان يكون لمنع كجمع ايضا ما مل ويمكن
ان يثبت ان حراية يمنع كحراية يمنع كحراية منع بوجه وجب
بالتساوي في اللزوم وكان هذا قال ليس بوجه وجب
وقد انما يكون ان انفصال يمنع كحراية منع بوجه وجب
بدون او واما لا يجوز تعريف بهما لانها موصوفا للشك
والحريته واجب ان يكون التحريز ان لا يمكن التعريف بهما
يكون التعريف بهما كسبيل منع كجمع ولا ان موصوفا
لمنع كحراية منع كحراية منع كحراية منع كحراية منع
تاما واما اذا كان ما انفصا فيجوز ان يكون التمامية واحدة
ما انفصا كالات فانه جسم مطلق وجوهر مطلق وان يكون
طحا حراية منع كالات فانه جسم مطلق وجوهر مطلق
والظا ان الموقوف او اعتبارا وما ذكر في موصوفا يكون واما
فيكون حراية منع كحراية منع كحراية منع كحراية منع
ساويا للمحدود واما ان كانتا بين المحدودين
ان يكونا متساويين لانهما ساويا للمحدودين
قوله اما احدا لا واصف الاول ان يقال هو على احد
تامين او ما انفصا او مختلفين واما لم يتوصل الى انما لم يتوصل
اولا في مقام مل انما يتم الى حاصلا انما لم يتوصل

المحسن لم يمنع المحصر على تقدير جرد مائة ما و الاخرى بقصد و علم
 التسليم لانهم اكثرية من اثنين حتى يمنع المحصر على تقدير جرد مائة
 حدين تاكفيان ويمكن ان يحاط به يمكن كفى لمنع قصر
 مجرد اعتماد التقدير في كياج الى اتيانه فامل **فصل** في علم ان
 المسألة في نظر لانه نداء في تبيين الطريق وتعيينه ليس
 من ادب المناظرة بل مراده اتيانه بوجه آخر وان الممكن اتيانه
 بالوجه الاول ايضا **فصل** في بقرينة المقابلة لانه العالم اذا توصل
 بالخاص يرايه ما عداه **فصل** في يترجم الى يكون قسم
 فيه نظر لان نداء التقسيم اعتباري على طريقة منع الحد فلا يمنع
 ان يكون قسم الى قسمين فامل **فصل** في وجه اذ حاشي
 كون المراد بالوجه غير الكثرة كون الاتصال بالمنع اجمع فيه
 نظر لانه يترجم منه ان لا يكون الموقف نداء لاذاك
 كذا في كذا ما فيه التمس الى ان يقال المراد بالمنع اجمع
 منع اجمع بمعنى انهم اعلم انه نداء ليس اخر على كون قسم
 للمحدود لا للحد وما نقل في القولين غريب بما ذكره
 فامل **فصل** في كذا في كشف البزدوى حيث قال في واعظم
 ان حتمه وفي المحدود ان كان يورد الى قسمه المحدود
 لا الى قسمه المحدود فارجح لعدم الاختلاف في التعريف
 ثم انه انما تناول القسمين **فصل** ومهما قد تناول لفظ

فما لا يلاحظ وهو ما يكون فيه انه متناف للمكسوم
من المتبادر من قولنا ما يكون تصدرة سببا له ما يكون
لقدرة سببا لاكتساب القوة بالهيئة فلا يكون سال
لا رسم من محققا بالجدال لا لا جوده اذ لو عرف المطلق
جوده لم يكن له موقف جوه لان المطلق جوه انقضية يحتاج كبحر
الى الموقف لوجوب حياجه الى الكل به لان الكل يحتاج الى كبحر
وهو المعلوم المتعارف ان الحاجة الى الحاجة الى الشيء يحتاج
الى ذلك الشيء . وفي هذا كبحر الجواب الاول فطرا الى ان
الحجاب الاول المنقول قوله لا يحتاج ان يفرد من سكون
بملاحظة ان ما نؤمن معرف المصنف جوده فهو معرف المصنف
المعروف كقوله التسخير فكيف كان نفسه وتكرار ان
ما كبحر الجواب الثاني ان ربح قائل ولكن كما كانت انه اذا
مفهوم معرف معرف ذاته بحيث لا يفسد معرفته لثمة المطلق
فيكون كسره . فحينئذ يقول ان ربح ان لا يورد
ليس كجوده عند البعض كحق في وضعه . للسند
وهو ما يذكره القوة المنع زعم الى ان ربح قوله نعم ابطاله ولكنه
ان يقال ان قوله منفعته باطله وان كان مجازا وتبرع
مسادة السنة فيكون فيه قانوة متاخرة . او طبر
الذي فيه شبهة الى ان السند لا يكون ربحا لمنع

علم ما لا يكفي لان الظاهر قول الشيخ في المحاسب
 هو المنع لا المعارضة لان صورة المعارضة منقصة في هذا
 المقام ولان الظاهر ان الامر من معارضة فالمعارضة غير
 حادثة بل **قوله** او معلومة اي بمعرفة منته الى البدئية
قوله سقاط قوله او معلومة هو الصواب لانه ينافي قوله
 من حيث رغبته في حاج الى معرفة شيء ويمكن ان يحاسب به
 معلومة بالوجه او الالهام فلا يكون الصواب **قوله**
 امل لعل وجهه ان هذا اذا كان المعلوم خارجا عما قصد
 عليه واما اذا كان جزء منه فمقدم القبح **الان**
 وجه النسبة انه لو قال هذا المعلوم ما سبق من قوله
 الموقوف ما يكون قصوره سببا لا كسب **قوله** ركن
 اما كونه او بوجه بغيره عما عده **قوله** ان كان قصوره سببا
 او استلزم قصوره فقط تصورا لانه بطريق الكتب
 فيخرج القبح كالبسبة الى النتيجة لان استلزام القبح
 النتيجة ليس تصورا فقط بل مع تصديق ما قبل
 على ما يابيه شيء في علمه وذاتية سواء كان ماسها او غيرها
 هذا هو المفهوم من شرحه لكن ظاهره ان المتن يدل
 على ان المراد من قوله قول **قوله** ان علمه ما يابيه شيء في علمه
 كما هو المتبادر والمتعارف فيكون تعريفا لشيء انما هو فقط

ويؤيده ان الصبر في قوله وهو انه ركن غير خالص في نفسه
 القويان مما يدل على القول في قوله **قوله** او **قوله** او **قوله** او
 الذرة استئنافا لغرض التعريف **قوله** او **قوله** او **قوله** او
 ما رسم لان كل تعريف لا بد من ان يكون دالا على ما يابيه شيء
 سواء كان جزءا او سببا **قوله** كما سيحكي ان في قول القضاة
 خبره لا يجوز ايراد المعنيين ما عدا ذلك يجوز لجمع بين المعنيين
 كقوله في المجاز والابن **قوله** ركن **قوله** ركن **قوله** ركن
 انه انما كان القدر حيث **قوله** القدر **قوله** القدر **قوله** القدر
 فقط لانه ركن لانه المراد بالمراد والركن لا يكون لعل
 جزءا او يكون وهو في المعنى ركن لانه شيء في النطق واما
 اذا كان الفعل حيث **قوله** القدر **قوله** القدر **قوله** القدر
 كمثل النطق فقط لان لفظ النطق مفرد وليس كذلك
قوله اما قبل تنبيه الموصوف **قوله** لانه المنع ضنة الابع
 الذي هو القول الدال على ما يابيه شيء ويمكن ان يجعل المنع
 بمعنى الابع فلا يكون تنبيهه محازا **قوله** القدر **قوله** القدر
 الاول المستند ضنة **قوله** القدر **قوله** القدر **قوله** القدر
 الموصوف **قوله** القدر **قوله** القدر **قوله** القدر **قوله** القدر
 في قوله **قوله** القدر **قوله** القدر **قوله** القدر **قوله** القدر
 فمات كونه ومي اذ قال الواو بين المتبادر والخبر لا يجوز
 هذا

والرسم انما هو

قوله ونوت شمس كذا في المحلة لقولنا زيدنا
 قوله هذه في المنفصلة كقولنا ان كان السهم في المنفصلة
 فالنار موجود قوله او نوت سمانا في المنفصلة
 كقولنا هذه داما زوج او زوجا داما اقترع على الميراث
 انما لا صلتها اول بعون احوال السؤل بالمعانيث او
 على ما يوشى به من ان النسبة حكمت في النبوت **قوله**
 باللفظ الواحد في حالة واحدة **قوله** او حقيقان
 في احد ما اى حقيقان في المعقولين والمجازين واللفظان
 لا بالمثل بل في المصطلحات ومهما اختلفا في احوال
 ومما ان يكونا مجازين فيهما وحقيقين في معنى اخر او في معنى
 اخرين وانما لم يتوقف بعده **قوله** الباقي من القيد في نظر
 لان اطلاق الجمع على اثنين فيما سوى التعاريف غير
 متعارف وايضا اطلاق القيد على الجنس غير مانع
 ما بل **قوله** او وقوعها عطف على تسمية ما علم التثبت
 والانتفاع **قوله** اداء للواقع في نفس الامر اى الاداء
 الذي ليس من اركان واقعا في نفس الامر سواء كان
 مطابقا للواقع او لا فغنى داولا حدهما اول بطلان
 نسبة في الاصل لا يرد ما قيل من ان لا يكون في القضية
 الكافية حكم **قوله** والاصل اى والاصل لم يكن كذا بل يكون

مطابقا للواقع بان كان الاداء للثبوت كقولنا زيدنا
 ولم يكن ما في نفس الامر للثبوت بل كان دالا انتفاء
 او كان الاداء للانتفاء كقولنا زيدنا لعل لم يكن
 ما في نفس الامر للانتفاء بل كان دالا للثبوت كقولنا
 الاداء مطابقا للواقع ونفس الامر كما لا يخفى **قوله** وهذا ليس
 بذلك مثلا انما يقوله مثلا الى ان لو كانت النسبة
 من اذ كان انما هو في المحلة في السطحة بل هما في النسبة
 بان هذا اذا صدق قولنا هذا السهم في الخوخ او في الخوخ
 قولنا ليس النسبة انما ان يكون هذا السهم في الخوخ او في الخوخ
 منع **قوله** وهو سلبه منع كجمله في اصدق قولنا
 زيدنا ان يكون في الخوخ ان لا يكون باعتبار منع كقولنا
 لصدق قولنا ليس النسبة زيدنا ان يكون في الخوخ
 وانما ان لا يكون باعتبار منع كجمله في اصدق **قوله** وصدق موصية
 منع كقولنا اصدق قولنا ليس النسبة انما ان يكون
 هذا السهم في الخوخ او في الخوخ باعتبار منع كقولنا
 هذا السهم في الخوخ او في الخوخ باعتبار منع كقولنا
 قولنا ليس النسبة زيدنا ان لا يكون في الخوخ ان لا يكون
 باعتبار منع كقولنا لصدق قولنا ان لا يكون في الخوخ
 وانما ان لا يكون باعتبار منع كجمله في اصدق

منع الخلو يعني اذ صدق بين حجر وشجر فلا يمنع الجمع لقولنا
 هذا البتة اما حجر او شجر يصدق بين بعضهما وبما لا حجر ولا شجر
 منع الخلو لقولنا هذا البتة اما حجر او شجر قوله وبما لا نفس
 مثاله ما مر اننا ذكرناه **قوله** فالصدق سالت المنطق في النوع
 يعني اذ صدق بين حجر وشجر موجبه منع الجمع مثل لقولنا هذا
 البتة اما حجر او شجر يصدق بين بعضهما سالت لقولنا
 ليس البتة اما ان يكون هذا البتة لا حجر ولا شجر ولا يصدق
 سالت منع الخلو بينهما والالزام هو ان الخلو غيرهما فيلزم
 اجتماع حجر وشجر في شيء واحد وهو محال وكذا اذا صدق
 بين لا حجر ولا شجر موجبه منع الخلو لقولنا هذا البتة اما حجر
 او شجر يصدق سالت البتة بين بعضهما لقولنا ليس
 البتة هذا البتة اما ان يكون **قوله** او شجر او لا يصدق
 سالت منع الجمع بينهما والالزام هو ان اجتماعهما وهو محال
قوله وعلى ذلك يستخرج الامثلة وعلى ما ذكرناه في مواضعها
 الدلائل بما أخذنا وكفى بذلك كرسى واعلم ان كل مادة
 صدقت فيها المنفعة الحقيقية صدقت فيها المنفعة
 وكل مادة صدقت فيها المنفعة المتصلة بالذات منة الطلقة صدقت
 منع الجمع بين عاين اللزوم ونقيض اللزامة ومنع الخلو
 بين عاين اللزامة ونقيض اللزوم وعلى ذلك يستخرج الامثلة



العدوب ترك قيده فيه ان يكون كلمة للتعويض
 فلا يكون الصدق صدقا زائدا على الشيء من ان يكون
 وقال بعضهم العدد الذي يضاف له على المجمع من كسوة كالا
 والناقص من الفصل كانه عشر والمب وى ما سواه
 كالتة والغير للعدد والغير للمعاني له محال فيه نظر لان
 التمايز بقيا المحل من العدد ودعى كاف في صحة المساواة
 ولذا قال في التواضع كل العدد من كون احد هما سوا
 للآخر كسنة وثلاثة مثلا امرنا فقصنته جوت عظمته
 من بهي وانقصه فان عمل وفيه صلته والهاء للعدد
 ان مجموعها لا يجمع في العدد فيه نظر لانه يلزم منه ان يصح اجتماع
 الزائد والناقص في الحقيقة لا يصدق عليه ان مجموع الاجزاء
 لا يجمع فيها وفيه لا يجمع على احد وكذا يلزم ان يصح اجتماع
 لا حجر ولا شجر في ناقة تحل لانه يصدق عليه ان مجموع
 لا يرتفع وفائدة ذلك ان يلزم ان يصح اجتماع حجر
 وشجر في ناقة يجمع وطلانه بين اللهيم الا ان يقال
 اذ صدق احد الاخرين ان يرتفع بين الاخرين
 في الحقيقة واذ كانت حجة بين الاخرين في ناقة الخلو
 صدق لغير بين الاخرين واذ صدق احد الاخرين
 في ناقة لجمع كذب الاخرين فمال والاقتضار

على المصلحة على المصلحة لا تقتضي رفع القضاء المطلقة
 سواء كانت شخصية لقولنا زيد كاننا ومحدودة كلمة
 لقولنا كل انك حين او حينه لقولنا بعض حين انك
 او مهلة لقولنا الانك كانت في اخر زيارته الموجهات
 لان المصدر حمله الله عليه لم يتوصل لاحكامها في هذا الكتاب
 لقولنا كل انك حين ان بالضرورة وكل فلك متحرك لا بدوام
 الى غير ذلك اعلم ان بعض الضرورة الممكنة العامة ومقتضى
 الدائمة المطلقة العامة وتقتضي المنطق العامة
 ومضى التحكيم في ارفع الضرورة كحسب الوصف غير انما
 للحكم كقولنا لنا كل من به ذات فخصب يكون استعمل في بعض
 او ما كونه محذورا لكن ثم القضية والقضية في بعض
 العرفية العامة كحسب المطلقة ومضى الى حكمه في بديت المحل
 لا موضوع او سلبه في بعض الاوقات وصف موضوع
 ونه القضية ايضا ليست بالقضية المعينة كما لا يخفى
 على المندرس تحت الفهم في احكام المركبات فان كانت صفة
 فنقيضها او فليس خريما وان كانت خريسة فليس كذا في بعض
 ما ذكرناه بل لا بد ان تدوين بعضه خريسة لكل واحد
 وكذا في تعريف القضاء الموجهة المعينة كما ان استمع
 لتعريف كسبية فيه فخر لان السببية حقيقة لا يكاد

وهو ليس سلبا انما كان مستلزما لا لهم الا ان يقال
 ان هذا يمنع على ما اشترط من سلب سلب عين الا كما
 وانما كان حردودا كالانك والذات انك فان كان
 اذا قيل لي الانك كان في نفسه سلبا بعد جميع سلبه
 لانا اذا قلنا الانك انما كان بعد غير انك بذاته وبعده
 سلبا لم يمتدح كسما له عليه وصلة عليه ونه خردود
 والضمير المتماثلين والمتماثلين ان المتماثلين لذاتها
 ان اصلها في موضع ولا في نفس الاخر في زمان
 لا يلفظان بخلاف المتماثلين لذاتها فانها
 يجوز ان يجتمعا في نفس نفس كالانك والذات المتماثلين
 في نفس الاخر الا في ضمن زيد والثاني في ضمن النفس
 انما لوحظا من عدم صدق الانك وهو سلبه
 في نفسه في نفسه فلهذا علمه سلبه عنه حتى يكون
 قضية وحيث لو كان وقد كان عنه بان المقصود
 مهنا تناقض القضاء كان الحكم في احكامها وانما قض
 للفردات فيعرف بالمقابلة فلا حاجة الى ادراسة في بعض
 التناقض منها قيل لبعض واعلم ان رفع كل شيء
 نقضه وهذا القدر كاف في اخذ النقيض لان نقض
 كل قضية رفعها فاذا قلنا كل انك حين ان نقضنا

انه ليس كذلك ومن عليه القضايا لكن اذا وقع القضية
 فربما يكون نفس فها قضية لها مفهوم يحصل عند العقل والقضايا
 المعقولة وربما لم يكن كذلك بل يكون لفظيا لا زام مساو له
 مفهوم يحصل عند العقل المعقولة فاخذ ذلك للام
 واطلق له النقيض عليه كجزا ولم كيف بالعدد الاحكام
 في اخذ النقيض ليس بل استعملها في النقيض فيل
 وهو المتأخرون وقالوا انا اندراج وحدة الشراطين
 الموضوع في قولنا محمول ليس هو كمالا مطلقا بل بشرط
 كونه ابيض والموضوع في قولنا محمول ليس غرقا ليس
 هو كمالا كونه اسود فاختلاف الشراطين يتبع اختلاف
 الموضوع او كما قلنا فله ضعف قوله وكل منهما لا يخرج عن ضعف
 واكتفى الشيخ بوضع القاراني هذا مخالف لما قال
 القطب في شرح كشمته ورد القاراني الى وحدة
 واحدة وهي وحدة الشراطين كما قال صاحب التجريد
 فيه لان هذا لا يوجب ان يكون تعليلا للتعريف المذكور
 لان هذا الوجه انما ثبت بانفسه فاقبل ان المعتر
 في التناقض وحدة المحمول والموضوع والواقع في زوده
 اليهما لا ما ذكره الشيخ فان زمان رودة الهوا غير
 زمان عدم البرودة كمالا ليجب التام الا ان يقال ان

الكون

الكون كذلك بل وارجا الى الزمان ولم يكن خيرا من ذلك
 الا بتعسف فافهم لان موضوع الكمية يحصل في السور
 انهم افترقوا وحدة الموضوع فكيف يفرون ان تملك
 في الكمية فانه يوجب عدم الاتحاد في الموضوع او في غير الموضوع
 في احد النقيضين فجميع في الوجود في البعض يحصل فحجاب
 ان المراد بالامرودة الاتحاد في العنوان دون خصوصية
 الذات من ذلك في غير الموضوع اما اذا كانتا موضوعين فلا تلغ
 تلك الشراطين في المحصولات والمحمولات بالاختلاف
 ثم كنه لانها لو اتحدت في كنه لم يتبا قضا كذا في غير
 في مادة الامكان كقولنا كل ان كذا كذا بالضرورة
 وليس كل ان كذا كذا بالضرورة وصدق الممكنين
 ان يحصل ان الكمال يحصل عندان موضوع استانه
 الى دفع ما يتوهم من ان الموضوع موالذات والمحمول
 هو اوصف والكل في بصيرت الموضوع محمول اوصف
 المحمول موضوعا ومساو له الذم انه موضوع العكس هو
 المحمول في الكل ومحموله وصف الموضوع فيه ابل فانه
 اسارة الى ان المنفصلة على كل ان الموضوع في قولنا العدد
 اما زوج او فرد فكل من زوجة العدد معا فانه فردية
 ومن قولنا العدد اما فرد او زوج فكل من فردية العدد

المعادة الزوجية ولا تكال في المفهوم من معانته من ذلك كغير
 المفهوم من معانته ذلك لهذا يكون المنفصل على ان لا يمكن
 فيه فائز لم يغيره لان المعادة من محالها لهذا لا يمكن
 للمنفصل **قوله** واما فكس التقيض من انكس التقيض
 على راي القيد وهو متعمل في العدم واما فكس التقيض على راي
 المتأخرين فهو عبارة عن حصول الوجود في الغضنة لغير الثاني
 والثاني عين الاول مع مخالفة الحال في الكيف كما اذا حاولنا
 فكسنا ففصلنا كل انسان حيوان قلنا كاشيه ما ليس حيوانا
 بانك **قوله** لانها صادقة في ان فيه ان من علم ان الشرح
 اراد منه المفعول لا يجوز ان يكون مراد ما ذكره المحقق حتى لا يرد
 ما ذكره **قوله** عرفوه باننا اخضضتة لعل في العكس
 بالمفعول الاول وهو الغضنة فحاصلها في التبدل المذكور ولا بد
 لاثبات العكس من اوسع احد مما ان من الغضنة لازمة لثبات
 وذلك لبرهان المنطق على جميع المواد والثاني ان ما يخص
 من تلك الغضنة ليست لازمة لذلك لعل وذلك بالتخلف
 في فصل المواد **قوله** ومع لقا التكذيب كما ان فيه انه يرد
 على هذا التقدير فغير قولنا كل حيوان ان لا المخد اذا اعتقد
 ان لا يرم كذا فكس عنده وموقولنا لعل لان حيوان
 ان لا يرم كذا فبقا التصديق والتكذيب لان المراد

باللفظ

باللفظ في قوله اطلاق اللفظ اه بقا التصديق والتكذيب
 كانه ومولا كجمل بقا التصديق فقط لكن كجمل المجموع
 كما لا يخفى على من له درية باساليب الجمل **قوله** او ارادة الوجود
 في البقا والغير ان قيل لم لا يجوز ان يكون تعديلا لشيء يردده
 ويكون المراد من البقا الوجود فبقا ارادة الوجود في البقا
 غير مناسب لقوله كانه لانه لا يفي لوجود التصديق كانه
 في التبدل منتهى ومن ان الموضع الكثرة لا تكسر كانه فله فغير
 لانه المتكسر لا يخفى وان لم يثبت القاعدية الكثرة كانه فله لا يتغير
 قوله تنزيه لتفصيل وهو صحيح لتفصيل المثال على وجه التعليل له
قوله لا يصدق الهمل وموقولنا لعل في ان لا يترجم
 لصدق عكس وموقولنا لعل لانك حجة وموقولنا لانه لعل
 الهمل المفروض الصدق وموقولنا كاشيه من الالان في حجر
 وهو محال ومنه المحال البطلان من غير تركيب لعل في الضميمة
 لوجوده في الشكل الاول فله ولو كانت الضميمة وكلية
 اكبر ولانها اصل الهمل لانه مفروض الصدق فتعين ان يكون
 من نفس العكس فيكون محالا فيكون العكس **قوله** انما يثبت
 حقيقة ومعناه واما ما لا يتحقق ومعناه لانه كما يكون الغضنة
 حركة ولا تتركب في اللفظ من الاكس والاكس كقولنا كل انسان
 ضاحك بل معان المحال فانه وان لم يمتن في لفظه كجيب

ان اذ معناه ان اى الضحك لكان ليس ضروري وهو
 ممكن عام سالنا ان سلك الضحك عن ليس ضروري وهو ممكن
 عام موجب انه في حقيقة والمفعول كك وان لم يوجد كريب
 في اللفظ بخلاف ما قيل في القضية لادوام واللا ضرورة
 فانه التركيب في اللفظ ايضا **فان** معناه ان
 الضحك لكان، وسلبه عنه ليس الى ان نفيه القضية الجوزية
 الدائمة لانه تركيزا بطلت بين عامتين احدهما موجبة
 والاخر سالته واعلم انه في اخر الكلام الى القضية البسيطة والوجه
 فنقول ان القضية البسيطة والمركبة غير مضمومة في عدد
 الا ان المقترنة عند الكاشي ثلثة عشر الضرورة المطلقة وهي
 التي حكم فيها بضرورة نبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
 مادام اذات الموضوع موجودا كقولنا كل ان بهيول
 بالضرورة والدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام نبوت
 المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام اذات الموضوع موجودا
 ومثالها ما مر والمنسوبة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة
 نبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط ان يكون ذات
 الموضوع تنسقا بوصف الموضوع ولهذا يستعمل بالضرورة
 كقولنا كل ان يتحرك لا صابع مادام كاتبا والعرفية العامة
 وهي التي حكم فيها بدوام نبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه

نسطر

سطر وصف الموضوع ومثالها ما مر اننا والمطلقة العامة
 وهي التي حكم فيها بدوام نبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه كقولنا
 بالطلاق العلم كل ان يتنفس الممكنة العامة وهي التي حكم فيها
 انتفاء الضرورة المطلقة من جانب المحل لانه كقولنا
 بالامكان العام كل ان حرارة لانه سطر والمركبات
 فهي المنسوبة العامة مع قيد الادوام كقولنا لضرورة
 كل كاتب يتحرك لا صابع مادام كاتبا دائما والعرفية الخاصة
 وهي العرفية العامة مع قيد الادوام كقولنا لضرورة
 ما مر والوجودية الدائمة وهي المطلقة العامة مع قيد الدوام
 كقولنا لضرورة كل ان صانع الفاعل بالضرورة
 والوجودية الدائمة وهي المطلقة العامة مع قيد الادوام
 كقولنا لضرورة ما مر والرفعية وهي التي حكم فيها بضرورة
 نبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت من وقت
 مادام كقولنا لضرورة كل ان منصف وقت
 صدقة الارض مبيع وبشر الشمل دائما والمنسوبة وهي
 التي حكم فيها بضرورة نبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
 في وقت من زمان مفعلا بالادوام كقولنا
 بالضرورة كل ان يتنفس في وقت بالادوام والممكنة
 الخاصة وهي التي حكم فيها بانتفاء الضرورة المطلقة من جانب

او اكثر الاله المطبوع منها القسم الاول، ولكن محلبة
 واحدة والمنفصلة ذات خبايا والمباركة مع احدهما
 كقولنا كل منفضل عدد وكل عدد اما زوج او فرد
 ينتج كل منفضل اما زوج او فرد **قوله** المصل اما منفصلة
 او منفصلة القسم الثالث منها ما تتركب منها وان كانت بجزءها
 اما في جزاء او جزء، فكل واحد منها او كل واحد
 منهن لاق من نفس القسمين لانه المنفصلة اما ان يكون
 صنوع او كالمطبوع منها ما كانت متصله صنوع والمنفصل
 موحية كمن مثل كلما كان زيدنا كانا جدينا كانا نطقا
 او غير نطق ونعق الكمال الالفة فيه وفي بعضا طول
 فارجه الى المطولات **قوله** الزوج انه قبل التنصيف
قوله بعض المحس الزوج انه قبل التنصيف الى الواحد
 سواء كان حرة او اوارا فهو زوج الزوج وان لم يقبل
 التنصيف الى الواحد فهو زوج الفرد سواء قبل التنصيف
 حرة او اوارا وانظر ان كل من كان زوجا قبل التنصيف
 ما قبل زوج لا يثبت لذكره ان زوجا انما الفرد
 او زوجا زوج او زوج الفرد فكل من كان زوجا قبل التنصيف
 لم يزل الزوج المصل واما العكس استثناء فيقدر
 ان العكس الاستثناء ما يكون النتيجة ان يقصر فذكره

فالمذكر

ما ذكره النتيجة ان يقصر او يقدّر او مقدّمة وموكل
 والاولى انما كانت في نفسه وتفضله وجزءه مقدّمه
 والمقدّمه انما هي جزءها ففضله وان شرطه فالعكس الاستثناء
 مركب من مقدّمين احدهما شرطه والآخرى وضعه فجزءها
 او رفعه ليزم وضعه الاخرى او رفعه **قوله** والمصطلح
 لوضع المقدم كما يقع الاستثناء على المقدم سيج على
 الثاني واستثناء على الفضل الثاني سيج تفضل المقدم
 كقولنا ان كان زيدنا ان كانا جدينا كانا نطقا، ينتج
 انه جدينا وانما قبلنا لانه من جدينا سيج انه ليس باني
قوله ونحن نذكره لغيره المنفصلات سيج الوضع الرفع
 كقولنا في الخنفة الفرد اما زوج او فرد لكنه زوج سيج
 انه ليس بفرد لكنه زوج سيج انه ليس بزوج ولو قبلنا لكنه
 ليس بزوج سيج انه فرد لكنه ليس بزوج سيج انه زوج
 وكقولنا في النسخة هذا النسخة او حرة لكنه سيج
 سيج انه ليس بسخة لكنه سيج انه ليس بسخة وكقولنا في النسخة
 هذا النسخة اما لا سيج او لا سيج لكنه سيج
 ينتج انه لا سيج لكنه لا سيج انه لا سيج **قوله** بناء على الرتبة
 العكس ان شرطه في النسخة العكس الاستثناء في شرطه
 الاول انه يكون الرتبة موحية لانها لو كانت سلبية

لم ينجسها لا الوضع ولا الرفع لا يوجب الشبهة
 سبب الدوام والبقاء واذ لم يكن بين اوجين لزوم
 او عدا لم يلزم وجود احدهما او اعدامه وجود الاخر
 او عدمه وما ينبغي ان يكون الشبهة لزومها ان كانت متصلة
 وهما ذواتهما كانت متصلة لان الاتفاقية ترجح شيئا والآخر
 يلزم الدور لان العلم يصدق الاتفاقية موقوف على العلم
 يصدق احد طرفيها او كونه واعلم ان الاتفاقية كما تكون
 في المنفصل كما يكون في المنفصل ايضا وهي ان يصح في المنفصل
 لانها تجري بين كل مجرد الاتفاقية كقولنا في حقيقة كذا
 ان كانا انما يكون هذا اسودا وكانا لانه لا
 بين مفهوم في الاسود والكتابة لكن النقي يتحقق
 الاسود وانتفاء الكتابة ولا يمكن ان يكونا في
 لانتفاء الكتابة ولا يمكن ان يكونا في الاسود وفي
 جميع ما ان يكون هذا اسودا وكانا وفي ما لا يكون
 انما ان يكون هذا اسودا وكانا في لانتفاء الاسود
 وانما انما كل شئ او كل شئ الوضع لا يستلزم الرفع
 اي النفي لانه لو انشئ الاوان اصل ان يكون الدوام
 او العنا على بعض الاوصاف والاشياء على نفسه في
 فلا يلزم من ثبات احد جوارح الشبهة او ثبوت

او انتفاءه فظهر ما قررنا من ضعفه في المحسوس كما ينبغي
 ولا شك في وجود الدوام والانتفاء في كمال الدوام
 على الدوام فيبطل الدوام لان العكس هو وجود الدوام
 لا يلزم وجود الدوام كما ان يكون الدوام والنفي
 اعم من الدوام وهو مقدم وانتفاء الدوام والآخر
 وجود الدوام بدون الدوام فيبطل الدوام
 لان العكس انتفاء الدوام لا يستلزم انتفاء الدوام
 لما قررنا وما فيهما من كقولنا في لغة اجمع مدعيه
 انما هو او شئ لك لئلا ينجس انما هو او شئ لك لئلا
 شئ لا ينجس انما هو شئ لا ينجس انما هو شئ لا ينجس
 في لغة اجماع انما هو شئ لا ينجس انما هو شئ لا ينجس
 انما هو شئ لا ينجس انما هو شئ لا ينجس انما هو شئ لا ينجس
 كلما كان هذا الشئ انما كان هذا الشئ انما كان هذا الشئ
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 ما كان هذا الشئ انما كان هذا الشئ انما كان هذا الشئ
 ما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 في الظاهر يعني ان الدلالة المرافقة للصورة لا تلزم
 ايضا لكنها كما كانت مطابقة في الظاهر غير المطابقة

لانها وان كانت اشارية الى دفع ما قبل ان القوة
 العاقلة فاقبله لا فاعله ووجه الرفع طائفة كلامه **قوله**
 لانه حكمه انفسه اشارية الى دفع ما قبل ان يحكم بصدق
 العضايا باليقينة اما العقل او الحسن او المكتوب منها
 لا يحصل للمدرك في محل العقل ووجه الرفع ان المدرك
 وحكمه هو العقل لا الحسن في انما حكمه استقامة محسن
 في بعض المواضع **قوله** ومولفها حدث في الفقه لما اقبل معا
 يقال حدثت لهما رتبة وحدثت رجلى الى طينتهما
 وحدثت الى سرقته وهو حدثت الى القول رتبة شيئا
 وفي عرف من المنطق سندح الى انما هو ليا بر والمطالب
 للذين دفعه وما قبل الحدس وسيرة الامثال فيه سيرة
 لانه سيرة الى الاوصاف العارضة للحكمة ولا يوصفها
 فورا وقد صرحوا بان لا حركة الى الحدس فلا يكون سرعة
 لكنه قد يحصل كون الانتقال دفعه سرعة والنتيجة
 استغناء اللفظ في حقيقة ملا فصد ملاقة معقولة
 اعتمدا على انما هو الفهم في ذلك المقام **قوله** اشارية
 الى اي معنى انما من ذلك انما كانت لهم لا غير لانها
 المصرفة المستفيضة قد يكون انما كذا فاعطف
 والمعطف فيها ويقام مقامها لفظا احضره وبعثها

مثل ليس غير وليس **قوله** لا يجوز العقل كذا بهم قرينة
 خارجية كالاصحاب قدوم رند مع سارع حذانه
 الى دارة **قوله** على طائفة واختصاصا بالعلم استنادا للمعقولة
 فائباته به دور واجيب انفس التذات يسمى تلوذا لا
 لا ينج دفعه على هذا التعاقب والتوالي **قوله** لتسليم الفقهاء
 على اصول الفقه كما استند الفقهاء على وجوب الزكاة
 في علم الباطن يقول النبي صلى الله عليه وسلم في كل ذكوة فذوقوا لخصم
 مذاخه واحد وانما انه حجة مقبول له قد ثبت هذا على علم
 الاصول فلا بد انما ياحظه منها **قوله** اما ان يكون
 من حيث الصورة فبانه لا يكون علم حسنة منتهى العلم
 شرط الحسنة او الحكمة او الحكمة كما اذا كان كبرى
 الشكل الاول حريته او منتهى اهل البتة او مكنة **قوله**
 او من المعنى فبانه يكون المطلوب بعض مقدماته
 واحد او مواصلة على المطلوب كقولنا كل انسان
 بشر وكل بشر حيوان وكل حيوان شئ انما هي صفاك او بانه
 لوخذ الدنيا تمام حيات كقولنا احدث
 حادث وكل حادث فلحدثت فاحذر ذلك حذر
 او بانه لوخذ لحيات مكان الدنيا كقولنا
 احدث في الدنيا وكل موجود في الدنيا وكل قائم
 قائم بالدنيا

بالذين عرض سحر الجحيم عرض **قوله** مقدمات ومهمة ومقضى
 كاذبة حكم الوهم في امور غير محسوسة ووضح اقوالهم في امور
 محسوسة حكم الوهم في المحسوسات فانه ليس بكاذب محسوس
 احسن من الشئ لان الوهم قوة جسمانية لانها لا يدرك
 انحرافات كذبة المحسوسات فمواضع الحكم على المحسوسات
 لا يحكم بها الحكماء ولا غير المحسوسات فالحكماء كاذبان فالحكماء
 كل موجودات الاله وما يدل على كذب الوهم انه بسا على العقل
 في العقول المنتجة لتفويض حكم الوهم به كما يحكم بالحرف
 غير الميت مع انه يوفق العقل في الميت بما روي به الجاد لاجل
 منه المنتج لقولنا الميت لا يخاف منه فاذا وصل العقل والوهم
 الى النتيجة يحصل الوهم على نفسه والكره كذا قبل **قوله** انتهى
 مستنطقه ومي شقة برسوا اسطر وسوا العلم
 والحكمة وسطا في الحروف والرسا بالسطر والعط
 استعملت في امانة الدلالة على انها علم حقيقة بالضرورة
 وليكن هذا ما اوردنا ابراده في سورة الاوراق

ولحم الله الواجب الوجود
 على كل من في مفيض حكمه
 والازرق والصلوة
 والدم على محكم العقول
 لنتمم بحار
 الاضلافا

اهل الخطا يدرك عطاقل فذلك من اجل عطاقل
 ما زود في التوفيق
 شيعت دوزخ كشتون طرقت
 سوك رفته روده
 صديق يدم اى اسل سر

1405

برشته کلاسیک

برشته کلاسیک

خانه
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم